اللهم احشرنا مع الطاهرين ... والرحمين ...
اللهم افتح علينا ابواب رحمتك ...
... يا ارحم الراحمين

سعد ابوبکر سلیمان ...
... عبدالله ...

شیخ افندیه وصیفه
ذی الحجة محرم صفر ربیع الاول لاغیر

حافظ شیرازی
علیه الرحمة الباری

شکر نعمت نعمت افزون کند کفر نعمت از کفت بیرون کند

		الاسم ٥	المعرب ٧		
التنازع ٢٦	المرفوعات ٢٣	المبتدأ والخبر ٢٩	المنصوبات ٣٦	المنادى ٣٩	
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ٤٧	التحذير ٥٠	المفعول فيه ٥١	المفعول له ٥٢	المفعول معه ٥٣	الحال ٥٤
التمييز ٥٨	المستثنى ٦٢	خبر كان ٦٧	المنصوب بلا ٦٨	المجرورات ٧٢	التوابع ٧٩
النعت ٨٠	العطف ٨٣	التاكيد ٨٦	البدل ٨٨	عطف البيان ٨٩	المبني ٩٠
المضمر ٩١	الموصول ٩٧	اسماء الافعال ١٠٠	الاصوات ١٠١	المركبات ١٠٢	الكنايات ١٠٣
الظروف ١٠٦	المعرفة والنكرة ١١٠	اسماء العدد ١١١	المذكر والمؤنث ١١٥	المثنى ١١٧	المجموع ١١٩
المصدر ١٢١	اسم الفاعل ١٢٣	اسم المفعول ١٢٤	الصفة المشبهة ١٢٥	اسم التفضيل ١٢٧	الفعل ١٣٢
الماضي ١٣٣	المضارع ١٣٣	المجهول ١٤٢	افعال القلوب ١٤٣	الافعال الناقصة ١٤٦	افعال المقاربة ١٤٩
فعل التعجب ١٥١	افعال المدح والذم ١٥٢	حروف الجر ١٥٤	الحروف المشبهة بالفعل ١٥٨	الحروف العاطفة ١٦٢	حروف التنبيه ١٦٩
حروف النداء ١٦٥	حروف الايجاب ١٦٥	حروف الزيادة ١٦٦	حرفا التفسير ١٦٧	حروف المصدر ١٦٧	حروف التحضيض ١٦٧
حرف التوقع ١٦٧	حرفا الاستفهام ١٦٨	حرف الردع ١٧١	تاء التانيث ١٧١	التنوين ١٧٢	نون التاكيد ١٧٣

حروف الشرط ١٦٨

هذا كتاب جامي

1

لهم دار السلام عند ربهم
وهو وليهم بما كانوا يعملون

[illegible]

مسئلة

يحل للجنب شرب الماء قبل المضمضة على وجه السنة
لا على وجهها ولا على وجهها لا لانه شارب مستعمل
وانه نجس مستعمل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين
بآدابه. أما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
وأسكنه بحبوحة جنانه. نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف
والتأسف. وسميتها بالفوائد الضيائية لأنه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب
التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل. اعلم أن
الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله تعالى بأن جعله جزءا
منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس
ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من
ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركا قطعا لجواز إتيانه
بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه. وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث
عن أحوالهما. وقدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءا من
أفراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل
هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض

تأثيرهما بالجرح حيث قال: جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح
اللسان. والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه
يصعد الكلم الطيب. وقيل جمع حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعدا
والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم الطيب. واللام فيها للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال
هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة. لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان
حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا. واللفظ الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب إذ ليس من
مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وهي وأنت وأجروا عليه أحكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة. والمحذوف لفظ حقيقة لأنه قد يتلفظ
به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه إذ هي مما
يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن و
الدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والنصب والإشارات خارجة
عن اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها. وإنما قال لفظ ولم يقل لفظة
لأنه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ أخصر. وضع الوضع تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس
الأول فهم منه الشيء الثاني. قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم

معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح و
لا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول
كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتفصيل اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس هناك لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف في
الخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في

في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى وحينئذ ما لا يدل جزؤه
لفظ على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالا
فراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يتكلف فيه تجوز كما يتكلف في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والا
ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا و
كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة
الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى
انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن
حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه لعدم لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب
واحد وح مثل عبد الله علما واضافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب واما ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة

كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة
منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل
على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف
كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما سيعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي و
الحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة

القسم

القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه
وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها حد جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع و
لله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من
الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى

فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين
او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا
اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي
كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل اي الكلمة فتذكير الضمير باعتبار
على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى

يصح السكوت عليها

الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وتحت تضمن
الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف زيد ابوه
او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ديز مقلوب زيد
مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فلا يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو
الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة
ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر
مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم

اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا فاعلم
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير
المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في
نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم

مستوفيا

مستوفيا بما يدل على اعتبار المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك
برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى
ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لان الغرض من استعمالها ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي آلة في معانيها معتبرة في حد انفسها الا في تعقل غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد
الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد زيدا فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
صه او من الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به

بحسب أصل الوضع وخرج عنه المضارع أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين أيضا في ضمنها إذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في إرادة المعين إرادة ما سواه فأين الدلالة من الإرادة ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه عبّر عنها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على أن ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي إما شاملة لجميع أفراده هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام أي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها أل كهل والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لأنه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء الإشارات وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر إنما اختص دخول الجر بالاسم لأنه أثر حرف الجر في المجرور لفظا وفي المجرور

به تقديرا كما في الإضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا أو تقديرا تختص بالاسم لأنه لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل إليه وأما الإضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا تخالف الأصل بأن تختص بما يخالف الأصل أو يزيد عليه بأن تعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين بأقسامه إلا تنوين الترنم ويجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى تعريفه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصها بما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الإسناد إليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا بالجر عطفا على دخوله لأن المتبادر من الدخول المذكور في الأول اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الإسناد وكذا في الإضافة والمراد بكون الشيء مسندا إليه وإنما اختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط فلو جعل مسندا إليه يلزم خلاف وضعه ومنها الإضافة أي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافا لأن الفعل والجملة قد يقع مضافا إليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر أي يوم نفع الصادقين فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وإنما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فإن مررت مضاف إلى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو أي الاسم قسمان معرب ومبني لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبا مع غيره أو لا والأول إما أن يشبه مبني الأصل أو لا وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبني الأصل هو المعرب وما عداه أعني المركب الذي يشبه مبني الأصل هو المبني فالمعرب

فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد
قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة كالف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي الحرف
الذي هو الاصل في البناء فانها فيه بالذات وهو الماضي والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
بمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة واما عدول المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كما هو حقه غني
عن النحو ولا فائدة له يعتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فيجعل آخره مختلفا فيطابق

كلامهم بمعرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المعرب
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعله المص رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة
عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت
زيدا واني ضارب زيدا فان العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف
اختلافا لفظا وتقديرا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصل فتى
فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد
حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار

علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة العرابية
لمبنى الاصل مع عامل ابتداء وترتب على الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العامل قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يوجد
احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشاملة • الاعراب اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين اراد بالموضوع
الحركة او الحرف لا ايراد العامل والمقتضي ولو لم يقيت على عمومها خرجا بالقرينة
المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب القريب والعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة والتقييد بالحيثية خرج حركة نحو غلامي ما لي لا انه موجب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة الاختلاف ومنع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث
قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فالتعبيد
عن الفهم غاية التبعيد فالكلام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف
آخره ليدل الاختلاف او بما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمنه

معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اى اخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والمداولة لا على سبيل
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ
من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت
معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية غالبا وللحركات
الاعرابية علم فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون
الشيء فاعلا حقيقة او حكما كالمشبهات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر
وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما كالمشبهات بالمفعول ايضا والجر حركة كانت او حرفا
علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يفتقروا الى الحاق الياء المصدرية كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل لانه واحد فاعطي
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل

علامة له والعامل لفظيا كان أو معنويا ما به يتقوم كما يحصل المعنى
المقتضي للإعراب أي معنى من المعاني المتعورة على المعرب المقتضية للإعراب
نحو جاءني زيد فجاء عامل إذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها ورأيت زيدا فرأيت عامل إذ به يحصل معنى المفعولية في
زيد فجعل النصب علامة لها ومررت بزيد فالباء عامل إذ به يحصل معنى الإضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف أي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
أي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين أحدهما
أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والثاني في الأحوال الثلث
والإعراب فيهما بالحركات الثلث بالضمة رفعا أي حالة الرفع والفتحة
نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية و
المصدرية فالقسم الأول نحو جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني نحو جاءتني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز به عن المكسر
فإنه قد علم بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا فإن النصب فيه تابع
للجر إجراء للفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب
فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه
تابع للنصب كما ستذكره نحو جاء أحمد ورأيت أحمد ومررت
بأحمد أخوك وأبوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها وهنوك والهن

الشي

الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والأفعال
القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية وفوك وذو مال
واوي لامه إذ أصله فوه وذو مال وهي بمعنى صاحب واوي
إذ أصله ذوو وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الكاف المضمر
لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس فإعراب هذه الأسماء الستة
بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة إذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك
ومررت بأخيك وموحدة إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب
التثنية والجمع وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة مضافة لأنها إذا
كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة فإعرابها بالحركات نحو جاءني أخ
ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي أن تكون مضافة ولكن إلى غير ياء
المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة
إليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها لكونها
إلى الكاف وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا
إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب
بعض الآحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة
ومنافرة تامة وإنما اختاروا الأسماء الستة لأن إعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسمين وإنما اختاروا
هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد
ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعا
بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم فإنه لم يسمع فيهما
من العرب يدي ودمو بإعادة الحروف المحذوفة المثنى وما
يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا [illegible]

مضاف

اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو
الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية
لان اخره الف تسقط لالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا كما جمع المذكر السالم والمراد
به ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
عالم لمن واحده مما ذكر الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو
جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
الثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع
عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة

تدل على معان معينة ولا تجيز في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع
بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو
علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء في حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل
الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي
في اخره الف مقصورة كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف

مقامه غير مستحسن وجمع الباب اى باب غير المنصرف باللام
اى بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اى اضافته الى غيره
ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة لفظا او تقديرا وانما
لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول يكسر
لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان
هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف وغير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلق لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل
فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام
او الاضافة فوجب جهته الاسمية فرجع الى اصله الذى
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين
دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين اى كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر الثانى
كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم
يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
النسب بما عرف به المعرب غير المنصرف المرفوع جمع المرفوع بالرفع

او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى
الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا
اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير
الاعراب فيما تعذر وفى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك
كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا
على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى
الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى
الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى
انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلمون
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو
ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو
فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت

ابا القوم

لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا الصفة
المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكر من الخيل وجمال سجلات
اي ضخمات او كالايام الخاليات بعد المرفوع الدال علامة المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد هو ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو
او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا او كيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يجيء مثلا
عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا كما سيجيء فمنه اي المرفوعات
او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة

والمصدر

والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او
شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في
الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا
المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد
وجوب تقديم نوعه وليس نوعه اكثر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما
اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام
الفعل وشبهه اي بالفاعل وطريقة قيامه به على صيغة المعلوم او
ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير و
هو زيد لفظا ورتبة فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للأخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك قول الشاعر • جزى ربه
عني عدي بن حاتم • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل • وأجيب بأن هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبأنه لا نسلم أن الضمير
يرجع إلى عدي بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل أي جزى رب الجزاء
وإذا انتفى الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما أي في الفاعل المقدم ذكره صريحا في ضمن الأمثلة والمفعول المقدم
ذكره في ضمن الأمثلة والقرينة أي الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لم يعهد
أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد أن ذكر الإعراب
مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له وهي أي القرينة لفظية نحو ضربت موسى
حبلى ومعنوية نحو أكل الكمثرى موسى أو كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل
بارزا نحو ضربت زيدا أو مستكنا نحو زيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت أو وقع مفعوله أي مفعول
الفاعل بعد إلا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو
ما ضرب زيد إلا عمرا أو بعد معناها نحو إنما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء
الإعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس وأما في صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال وأما في صورة وقوع المفعول
بعد إلا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم من قولنا ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار

ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم
من قولنا ما ضرب عمرا إلا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
أن يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب
وإنما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لأنه
لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا فقيل ما ضرب إلا عمرا زيد فالظاهر
أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ الحصر إنما هو فيما يلي إلا فلا
ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لأنه من قبيل
قصر الصفة قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا لاحتمال أن
يكون معناه ما ضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الآخر وهو أيضا خلاف المقصود وأما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد معنى إلا فلأن الحصر فيها في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه
أو وقع أي الفاعل بعد إلا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمرا إلا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا أو وقع
الفاعل بعد معناها أي معنى إلا نحو إنما ضرب عمرا زيد أو اتصل مفعوله به
بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تأخيره أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف

ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا منفصلا فانه يجب حينئذ فيه تقديم الفاعل نحو
ضربتك. وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد اي فيما كان جوابا للسؤال المحقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو
فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز من مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط هو السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اي حذفا
واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون

حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
فتقدير الآية وان احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل و
الفاعل معا دون المفعول وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم
قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي
نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية. واذا
تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو
زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في
العمل انما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في
ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن

لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار العامل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف
لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن العامل
والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار العامل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في
الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء و

وذلك

وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا و
اما لم يورد مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا و
ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل
الذكر فان اعملت الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه
المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم
التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه رجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف
لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي
لانه لا يظهر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف
في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء لانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده

قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني الخ
خلاف الفراء عنه محله فيسار بيانه [illegible]
باختيار اعمال الاول مطلقا عنده [illegible]
اعمال الثاني مطلقا عند البصريين [illegible]
كان واضحا [illegible]
اعمال الثاني والكوفيون الاول
خلافا للفراء مع الفريقين
لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا
اقتضى الاول الفاعل بل
يجب عنده اعمال الاول
عصام

[illegible]

وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمني الزيدان صح

اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول
حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور
وقيل روي عنه تشريك الاخير او اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخير
الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو و
رواية المتن غير مشهورة عنه وحذف المفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز الاضمار لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اي اذا
جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول الفعل
الثاني مغاير للمذكور وليكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان منع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لم يبق الا الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف

المرجع وهو قوله منطلق ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لوحظت المفعول الثاني اسنادا الى على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة ۔ كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء
القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص من طرف
البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني و
لم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لمنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل
مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي
من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب
العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ويستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له ۔ مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه

لم يذكر فاعله وانما لم ينفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء
حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول
ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل
اي الى المضارع المجهول فتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع
الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا الا تاما
لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين اعني اسناد المصدر غير تام ولا
المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع
اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من الواو لانه لم يعرف ح كونه مفعولا

معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تجوز
وقوعها موقعه تعين اي المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام
المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى
المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد
درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند
عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها
المبتداء والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد لتلازم الواقع
بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم
لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه

عامل لفظي كما سمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به
عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج من هذا القسم فانهما لا يكونا
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير
المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به
عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم
الاول من المبتدا وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان
الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها حينئذ ليست الا خبرا جاز الامران
كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقايمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه

وثانيها اقايم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت
والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في نحو زيد يضرب انه المجرد المسند
به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به ما يقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني
من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند الى المبتدا او تجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج
به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او يسند الى شيء كما في
الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر
وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا
يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا التقديم اي ما
ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها
ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في

خبر الجزء الذي أصله أنه خبر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المسند اليه نكرة وان كان الأصل فيه أن يكون
معرفة لأن كونه معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص أي بالتخصيص يقل
اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد منا ولي المؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار أم
امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل
المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ
وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه
لا تعدد في جميع الأفراد بل هو أمر واحد وكذلك كل نكرة في الإثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر أهر ذا ناب
لتخصصه بالتخصيص الفاعلي لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما أهر ذا
ناب الا شر وما يختص بالفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما أسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن
يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم أن المهر للكلب بنباح المعتاد وقد يكون خيرا
كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو

والمهر

والمهر بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر بالنسبة الى الخير قطعا شر لا خير أهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير أهر
ذا ناب وهذا مثل تقريب أي رجل قوي أدركه العجز في حادثة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لأنه اذا قيل في الدار علم
أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ أصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكأنه قال سلامي أي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز أن يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز أن يقال رجل قائم لعدم الفائدة وهذا القول أقرب الى
الصواب فلما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير الى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة
أيضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد أبوه قائم وفعلية
مثل زيد قام أبوه ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة الى الفعلية واذا
كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما
ضمير كما في المثالين المذكورين أو غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ

نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير الشان قرينة
نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان
بقرينة ان بايع البر والسمن لا يتغير عنهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى
وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى نحو قدر جملة بتقدير
الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم
الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير ح مفردا وجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقدم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على ما
يقتضى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارة
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره لوجوب
تقديمه على المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر
معرفتين معا او بين في التعريف او غيرهما وبين ولا قرينة على
كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه

فانه

فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصور الاخر فلئلا يلتبس
المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء
كان جملة حقيقة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس
بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره
صدارة ما له صدر الكلام لتقدمه في جملة او كان الخبر مصححا له
اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل في
الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق
الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة
مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قولك على التمرة
والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل وكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها الأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقدم الخبر على
المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
نحو زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في المعنى خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر
بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء
فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في مثال الخبر المتعدد بغير
عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو ما
بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه

وذلك

وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي
الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا
بالاتفاق واما اشتراط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
لتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي
باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال
للاسم الموصول بفعل والذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل
ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل بان كان وان وعلمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
لبيان ان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلق

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بها اي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن
يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا بعضهم الذي الحق ان بها هو
سيبويه فاعتمد بقوله وذكره ولم يعتمد بقول من سواه فلم يذكره مع
ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون • وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين
ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل المبصر اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله
اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخصه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه واما اي القسم جوابا على عادة

المستهلين

المستهلين على الباء ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة عن اقامة شيء مقامه مثل
الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي
ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب الذي التزم في موضعه اي موضع
الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا
الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر شعر
ولولا الشعر بالعلماء يزري • لكنت اليوم اشعر من لبيد • هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مؤولا وهو منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا راجلا وضربت زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه لكن فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا
يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما
اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام قرينة تقول
الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكون نحو ضربي من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فقائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر
له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موقعه ورابعها ان يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن

موضعه

لعمرك اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو في هذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت
رفعا ونصبا تشبيها به اي خبر ان واخواتها المسند اي شيء اسند بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر
لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لايراث
اثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى
ان يجاب بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان
المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه او القائم مثل ان زيدا قائم فان المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا
في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود

خبر الرابطة وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد وان من
ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا لان العمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما انحطت في العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي
ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن
حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها اي دخول لا يخرج سائر الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف
الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل هو منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره وحذف

خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا
لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اي انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير من يحملونه يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي
والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا
شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا
وبما عرف من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن
نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في المعرفة شاذ اي قليل لنقصان
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف
ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا
كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التوابع ما يكون مسندا
ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

من يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز

لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما
اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق المفعول عليه
من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها
فيقال المفعول به او فيه او معه وله وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صيغة للفعل هو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو ضربا زيدا او بما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد فانه
ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بعينه ذلك الاسم فان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج مثل
تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها

بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على
المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة
على ما في الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا قصد به النوع
والعدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا و
انبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله
رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا

اي جُدِع جدعاً والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمداً اي حمدت حمداً
وشكراً اي شكرت شكراً وعجباً اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمداً وشكرته شكراً وعجبته عجباً فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وقد تحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً اي حذفاً قياسياً
يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتاً
اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً الا يجب حذفه
بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً وانما سرت
سيراً لا يكون منه واحترز بوصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعاً
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبراً عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين النفي ونحوه
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً
سيراً وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبهه

فعلاً والى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اي تسير سيراً مثال لما وقع بعد
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً
فيها ما وقع اي موضع وقع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منّاً بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منّاً بعد واما فداء اي
اما تمنون منّاً بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجاً اي حال كونه دالاً على
فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
الذي قام بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء
صوتاً بمعنى صوت تصويتاً فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة
هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي مرأة مات ولدها

ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه اما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم وكنها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر وتحمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة المؤلف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان

بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الآن اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال هو ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو من رأيت ومن تكرمه يكرمك بهذا اذا لم يمنع مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من القرآن يكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا وحذف

الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال وكونك للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل
لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا اي معمورا لا خرابا
او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل
يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت والاشرف منزلة من
له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من
تطلب اقباله بخلاف المندوب فانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد له احكاما بالذكر فيما بعد وقد يحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا

او لتقدير انفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة مثل يوسف اعرض عن
هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة
اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى فقدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بتركه ونصبها سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو
التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية

وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لشبهه
الحرف والفعل ولا يشبه الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان ويا زيدون وهذان مثالان لما هو مبني على الالف
والواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل على
المستغاث به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث لانه يدل على انه مخصوص من
بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعرف ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم تكسر اللام
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو
لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه
قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل المستغيث بالمهدد اسم مفعول

ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف
وليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء احضروا الماء والدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح
اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق ألفها اي الف الاستغاثة لآخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يجتمع الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف
وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره
مغير حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة اما ما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا قولا
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
منصوب بالاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا حسنا وجهه ظرفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث الفتح انتفاء
كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له

على المفرد، مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين
فهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشتملت الاقسام
باسرها المذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة. وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
حقيقة وحكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المبني
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو ولان المبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف وحكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما
انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها و
صرح بالقيد فيما هو المحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه نحو المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول

يا عليه

يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء اليه وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما
لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
بن العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على
المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة الاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لانه

لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم تيم عدي في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غيرهما اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف
الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا غير المضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلا يفهم من اختيار فتحه المبني
عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجردا عن التاء او لحوق بها نحو ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن والموصوف
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر وكل علم يكون كذلك يجوز فيه
الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركة الاتباع لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا

اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا ايها ذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي
العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو
المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو
يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما هو في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام
عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلها لكنها ليست عوضا
عن المحذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان الاصل
اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفيه

وفي الغلمان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا . ايّاكما ان تكسبا
شرًّا لاجتماع الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا . وكذا يجوز
لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد الموقوفة
صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي
الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد
لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى
عدي المحذوف بقرينة المذكور المبرد وا السيرافي اجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا
زيد بن عمرو ويتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم . لا يلقينكم في سوءة عمر . البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي بسبب مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء الاكتفاء بالكسرة
اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو
يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة لتحصيل
المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة

وجها اي هذان الوجهان وان كانا وقعتا في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء
المتكلم واشتهر بالتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب
فلا تقول يا عدوِ ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامِه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء
المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم
كما اشار اليها بقوله ويا ابتِ ويا امتِ اي قالوا يا ابتِ ويا امتِ
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا
نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته و
قالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوض ودون الياء فانه
قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة بهذا الاختصاص بالنظر
الى الام والعم اي لا يقال يا ابن خالَ ويا ابن اخ بل يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت
عمّ على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امّيَ ويا ابن عمّيَ
بفتح الياء ويا ابن امّي يا ابن عمّي بسكونها ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال

الياء والفاء وقالوا بزيادة وجاء شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف اكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ و
ثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره
اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة
الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى تخفيفا
اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى
الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخ مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الالف فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع

فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة المحكية بحالها
فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما زائدا على ثلاثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي والزيادة على
الثلاثة لئلا يلزم نقص الكلم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع
التاء على الزوال لكونها زائدة اذ مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في
يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف منه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كالزيادتين في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا لا معا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو
مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم علما هو مذهب غيره لانه يكون نحو من باب
عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى
الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه
لا يخرج فيه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل رمي

وهو عطف على ان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او
واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج عنه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية
المعرب واعلم انه يؤخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو
ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على [illegible]
فقط اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم
الواحدة فكأنهما زيدتا معا فحذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير
مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد اعتلال الباقي
فقلت على الاسد ونبت عن النقد وان كان مركبا وتعلم من بيان شرط
الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء
التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
الاسم غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف حرف
واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه

كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كأنه اسم موضوع برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل
ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما
قبلها كما في ادل ودلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا لفظ العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة من
يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في
البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او
عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما اما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي
عليه النادب والمتفجع عليه وجودا اما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى فاذا
كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها له ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة

الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت
اللبس اي التباس حركة اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف
مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة وضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها
الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاق الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم الموصوف كذي اشتهر المندوب
ليعذر النادب بسببه في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر
هذا اللفظ بمندوب خاص لينتقل الذهن اليه ويعرف ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء بتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد
الطويلاه خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان لاتحادهما في اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس و
يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجلا او لم يتعرف مثل

يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء
لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت والتطويل والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو
ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا
ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف بهذا بذي اللام
والمضاف اي الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا او في اطرق كرا اي يا كروان وفيه
شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير المنادى العلم قيل
هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان
النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف ايضا وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف اللام على انه حرف تنبيه ويا حرف
اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام ليس من هذا الباب فان ان فيه ناصبة للمضارع ادغمت نونها
في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك
الثالث

من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيه حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول
اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك
ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل فيه بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط اي لو جرد عن ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي ذلك الفعل
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب
احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فانه محل صحة الابتداء فهو رفعه ايضا مانع عن
ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج جر كان في نحو زيدا كنت اياه وجهها
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال

المشتغل

المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر
والجملة بعده في موضع الجر عند البعض حيث وقعت تفسيرا
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان
الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان وجهي الصحة
فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فحين لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو
زيد ضربته او عند وجود قرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على

ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض و
يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته ولعدم حرف
النفي يعني بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يقدر دخولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا او ان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو
من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربت
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان

نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو
حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير
في هذه المواضع اي بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو
مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه
خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة
له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو
مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة
فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له
كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل
واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره
لو لم يقدر ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران

فيما اذا لحق عطف الجملة التي فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيختار رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية
فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف
على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من العطف مرجحة للرفع قلنا هي
معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينها
اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدا فالصغرى اقرب ووجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها
ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا
يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب
بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد
حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد في الفعل المذكور او يلازمه مع

مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم
لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل
شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير
المختار فاشار المصنف الى تمحلهم لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد ونحو الالف

الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط وهو اسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه
مرتبط بالشرط للدلالة على السببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في
حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فيتعين فيه
الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة
او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل في جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في
الضابطة فيتعين الرفع والآية وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية
جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية
جملتين ليتعين الرفع والرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الفعل
الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول
اي اسم عمل فيه النصب المفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له لما بعده اي لما بعده ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع
في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الآية وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر

مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف
عن نفسك تحذيرك منهما لا تحذيرهما منك والطريق الطريق مثال الثاني او غيره
اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو
وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما
فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
نحو نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقبل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد ويدل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في
المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان و
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يات الا نادرا المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ زمان او مكان من ان يكون
فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة اذ اخلاف
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور لخرج به مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت

من حيث انه فعل فيه فعل مذكور

اليوم

اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك [illegible] وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي
بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته اي لكثرة الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا على نحو دخلت الدار لكثرة
الاستعمال لا لابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
الاستعمال وهذا الحمل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى
مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح
ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح

[illegible]

ان يقال دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار والبيت كنسبة الافعال الى
امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه
على الاستعمال الافصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الافصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر لا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا وقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في
التركيب الذي هو فيه وهو داخل نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله
قلنا المراد ان يراد بذكره معه ايراده معه ليتعلق به مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل
لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلافا ظاهرا الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد

وهو القعود

وردّ قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى ان
صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا وقت الركوب
من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا
شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في نحو جئتك للسمن وللاكرام
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يقدر
غيرها من من او الباء او في مع انها من اخوات المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله ع
ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن
حذفها عن اللفظ وابقائها في النية فلا حاجة في ابقائها في النية الى التصريح
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف باجماع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل اي لمن هو فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول
له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز

اي راكبا جاء زيد

وكان الاصل القائها في اللفظ والنية

واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا
اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون العامل مصاحبا
له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه
وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه باجوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فان معمول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان
بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون معمول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل او ما في
معناه سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو
كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين
المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل على المشاركة

في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في
المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل و
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على
العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم التاكيد بالمتصل
بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لم يحمل على العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف مثل ما لزيد وعمرو والا اي وان
لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن
شانهما لا عن شان احدهما وتقييد الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو • الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج

ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يلزم
نحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من نحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه
الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابرهيم حنيفا ونحو ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه
يصح ان يقال بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام
ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح نيابته مقامه كما في قوله
تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر مفعول ما لم يسم باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ وبني على صيغة الماضي المعلوم من
باب التفعيل او بني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم

الفاعل او المفعول الا دخل ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما
هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان
حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهوم من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار
بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحته ووقوع القائم حالا في معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به
او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني
والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بحصولها والتوليف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه

النوليف عالبا اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع المواد بل في غالب
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية
عنها المعرفة لاستوائهما في نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من عندنا او جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل
اتيك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما
على الحال نحو راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه عن هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا
لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في
بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره وتجعل قوله
صاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله شرطها ان يكون نكرة وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي
والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين
المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها لمطاردة بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ولعل المراد به ههنا النفس مع اختلاط بعضها في
بعض والنغص على النغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو جهدك وطاقتك
جهدك لفظ الخطاب شاذ لانها نكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد

وحده اي انفراده وتجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت احوالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا في الصورة وان كانت معرفة في نحو
التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وفي المعنى نكرة فان كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم ولم
يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب فيقال في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا قائما ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس اطرادا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو معمول
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف مما يشبه اي الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا
سيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخير المبتدا
عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان شبيها بالظرف لما
فيه من معنى الظرفية الا انه لا يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف
والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته
داخلا في العامل المعنوي كما هو ظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير
وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء

كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع و
فرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل بعضهم
الجواز واستدل بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وفرق الرضي بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالا كافة وبعضهم
يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان دالا اشتقاقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير
ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم
هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تاويل
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من بسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا
والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالا باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه

منفصل

منفصل وبهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في
اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه و
اوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير
منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يستحسن
زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر
اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن
ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية الحالية ملتبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في
غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد و
هو راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت نبيا وادم بين

بين

فجملة خبرية احترازا عن الانشائية لانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة عصمتي

طرانح

بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه
وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما وبالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا تدل على الربط في
اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده
لشبهه لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما
سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل الفعلية
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد
قد خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ
قد المقربة زمان الماضي الى الحال ليصح وقوع الماضي المثبت الواقع حالا ليدل
بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه لجواز ان
المتبادر من الماضي المثبت الواقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان

حذف قد فسيبويه يتأول قوله حصرت صدورهم بقوله قد حصرت صدورهم ويكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
واعلم يشترط ذلك في المنفي لكثرة النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الذي رجع الى السفر او المتهي
له راشدا مهديا اي سر راشدا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي
الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى حققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حققت ابوته لك وصرت منها على يقين او
اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقيق
حق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الاسمية من جنس لا يعملان فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه

شيء ابهم وعدد

منه في حكم النكرة فهو ليس برفع الابهام واحترز به عن العدول عن شيء بل هو
ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية
يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي
منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا
الرجل الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد منهما
موضوع لشخص معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم اشتهاره لا الابهام الموضوع عن ذات لا عن وصف و
احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من فلا يجب
ان الموضوع له شيء معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر
منه كمن ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم من
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما

يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى
تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف قدره ويبين غالبا
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن
عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه
الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون و
المذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين في رطل زيتا
او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا و
لهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته معها والاسم تستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشبه التمييز الاتي بعده

المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب
ذلك الاسم فيه لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عنده الراقود خلا فيفرد اى التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتناوله اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او
يجمع وقيل فيه تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان يقال عندى
زيتا جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للتعدد ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع حقيقة الجنس سواء كانت الكلية او الشخصية و
يجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره
اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او الجمع ان وجد التمييز طلبا بتنوين المعدود
او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون
التثنية جوازا شايعا كثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى ان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة حينئذ فى نون الجمع نحو عشرون درهما
اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف

الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم حينئذ اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب
الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم
الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام
فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن
نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى
القسم الاول انما هى مجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او
ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء او اسم مفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم تفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما
فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال ما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها

فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طاب نفسا
وابا فقوله والبوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر
الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل
من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب
على انه اضافي محتمل لهما والابوة عرض انها اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منها المتعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركها لانه اظهر التمييزات ولاحقا به وابا وابوة
ودارا وعلما اورد بهذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله
دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده
صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون
فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان
يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل
عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد

الطب

الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب
عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كانت بالموافقة لما انتصب عنه مثل طاب
زيد ابا والزيدان ابوين اباهما والمعنى في نفسه مثل طاب زيد ابا اذا اردت
اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد اباء
اذا اردت ابا وجدا واله فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز
اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته
اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا
كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصلوحه في
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو
طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد
ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او حلو

ابوين والزيدون صح

بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له
اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى
بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ويحتمل ان
يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اي كان الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اي كان
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس قوّت توهم
من قال بل هو تمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من
حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا
له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا الا ان الحكم

لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وترتب
وقوع الابهام فيه لا جرم ميّزه بقوله ماء فهو في المعنى امتلأ ماء الاناء فالماء
فاعل معنى وذلك مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام
عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التمييز في هذا المثال واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا
التجويز بقول الشاعر. اتهجر سلمى بالفراق حبيبها. وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبته
كاد اليه اي وما كاد الحبيب يطيب نفسا فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اي وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير
قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه لغير المحتاج الى التعريف كافية
في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل

هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج من جزئيات
المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته كوما جاءني احد الا زيدا او
اجزائه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظيا اى
ملفوظا كوجاءني القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا كوما جاءني الا
زيدا اى ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز بها عن نحو
جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن
المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن كوجاءني القوم الا حمارا وهو اى المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له
من توقف تقسيمه في المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يتوقف على حده وما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التى للصفة داخلا في المستثنى لئلا يلزم خلاف في كلام موجب اى كلام ليس فيه نفى
لا نهى ولا استفهام كوجاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى قيد او
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لنحو
قرأت الآيوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة اى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ

الآيوم

الايوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى احد
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره كوجاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا كوما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اى في اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في
اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو
تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهم
ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم اى الا من رحمه الله تعالى فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا
زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا كوجاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن كوخلت الدار من الانيس وقد تضمن
معنى جاوز او بحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة

المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا وعدا اي المستثنى بهما منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا تقديره خلو زيد وعدو زيد
بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم زيدا وعلى الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او
مجيئهم زيدا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ونقل
هذا لم يثبت عند المصراع لم يعتد به فلهذا لم يلتفت الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يتصل بهذه الافعال الا في المستثنى المتصل المفرغ
المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ونحو زيد فيه اي في
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال

حال من الضمير المجرور راجع الى المستثنى والمعنى في حال كونه متأخرا عن الا احتراز
عما اذا كان لغير بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما
اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما تقدم
فالمختار بدلية نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية والمختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في غير المتقدم
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا والاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد المفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وكان الا ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربك
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على
ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم
كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل

او شمول ذكره ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى
منه بكل احد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في ان كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء اكثر جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم
ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين
كما اذا قيل جرح زيد من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن
اجل ان الموضع لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد
الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت دائما
على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها حال الاثبات فيستثنى من جملتها

العلـ

العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من
معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو الجميع على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع
المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و
مثل لا احد فيها الا عمرو اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على انه
بدل من محل شيء لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في
كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه
به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد
عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
اي بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ فقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ

وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير الحقيقة دكما يعمل فيه
هذا العامل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تعملان في البدل حقيقة اذا
لم يكن البدل الا بتكرير العامل وكما اذا اكتفى بجواز على المبدل منه واعتبر
سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول
على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لا تعملان
النفي الا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجب تعذر
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ فحمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا وهي
النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس
عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة
هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما باعمال ما فيه لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا
والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر

اى جمع مكسر

وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونها مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر في اكثر استعمالاتهم وأجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
فاعله مضمر
حاشا زيدا اي برأ ساحته عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ مع صوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق وذلك لانه لما اخذ حكم المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله
كما حملت الا عليها اي على غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا يقال في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم والرهط
وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر
لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم الاستثناء ولو قطعا
على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم
فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم الاستثناء وان قطعا على تقدير

ان اريد به اي جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون واما اشتراط ان يكون غير
محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخوله لما بعد الا فيه
فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما
وانما اعتبر عند وجود هذه الشرايط الحمل على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير واما قلنا في تفسير هذا الكلام ان الا
لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني
رجال الا واحدا او الا رجلا او الا اثنين ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصنف في بيان هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء
والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية الكريمة مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله وهذا لا يثبت
وحدانيته لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله بخلاف
ما اذا كان للصفة فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا
لم يكن فيهما الهة غيره تعالى يجب ان لا يتعدد الالهة فان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

فقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ وان
اخوان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية اي بناء على الظرفية لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك و
مثل هذا في الاستنكار للرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو
المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها انما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض الحد
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال الحد
على يضرب وقائم في هذين المثالين الموقوف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال

في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها ورد عليه
كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما ومر
اي مرفوع خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم
الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان
اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة
هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله
يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فحذف اما انت لان كنت منطلقا حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت

منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحذف ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى
البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بها ايضا
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي التي لنفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل
مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر
حكم الكل فعد الكل منها مجازا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس بمحل العمل عليها فيه هو المسند اليه بعد دخولها فخرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف
في تعلقه بشيء هو من تمام معناه بهذه الاحوال احتراز فيه عن الضمير المجرور في
اليه او الاولى منه او عن الضمير المجرور في دخولها وما يليها من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها

ولا تشربن ورها لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله كذلك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه موجودا
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه
ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين
لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه
جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة رجحت
جانب الاسمية فصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا
وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في
الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه

الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا التي
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير
اي وجب تكرير اسمه اي مع اسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض
عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في
المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويل بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره
رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ولتوهم هذا التاويل
ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان بعد
كل واحد منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا في كل واحد منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان

لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد
منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع
الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول
ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع
فيهما مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف فتح الاول ثانيه نحو رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى
ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها
لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام

حقيقة فتقول ألا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل ألا تنزل عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر ...
ونحوه الجزولي والمص وردوه لكن الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا
كانت بمعنى العرض كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني الا
انه بحيث لا يرجى واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل
ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
برأسه فكأنه قال ألا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك
نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر و
نعت اسم لا المبني لا النعت اسمها الموصوف احتراز عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة النعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال ومفردا احتراز
عن المفصول نحو لا رجل فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال و
توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ولنعت المبني اشارة
الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه
اذا تكرر المبني بني على الفتح ثم في نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا
مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في
هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع

فلبس عليه لتوسط التابع بينهما وهو لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات
في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب كلا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه كلا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في
المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف و
لم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول
الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى و
تازرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري عليه ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف في كوا اب وحذف النون من نحو
غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب
له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبر لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة

زيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه من اثبات الالف وحذف النون
لكونه نحوا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين
يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل
معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهو الاختصاص لان المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها
له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة هذين التركيبين لما
اي لتركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بكونه
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لكنه في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا

موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلام له لا
نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لان العمدة فيما بينهم اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف فذهب سيبويه والخليل
وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة وحكم المعطوف
بف د، لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي
لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول
ما ولا وهما اي خبريهما ولا لهما وكذا المشبهة اسمها لهما لغة حجازية و
خص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما تظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة
اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها
لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم

نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما مع كل واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى
النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل
ساقط وما زيد قائما لكن قاعد فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا غير
لكونها بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات** هو ما اشتمل اي الاسم الذي اشتمل
الحروف الا ادوات التي هي من تخال الادوات فانه لا تطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر
سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من
حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل
بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه
به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في المجرور
مثل حسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان
لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم فذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة وكما يشمل الجمل التي تضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر ونسب اليه شيء اسما كان
نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى قولك مررت بزيد او مقدرا حال
كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب
اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر
فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخفيف او التخصيص حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر
فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم
ينقل عنه شئ فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام التقوية للعمل اى ضارب
لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص بلا تصحيح

ان يقال

ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ فلو كان هذا
التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة قلت
فايدة الاضافة التخفيف اللفظى فهى اى الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا
او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها قبل الاضافة سواء
لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى
غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وعلى
غيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم و
خصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف و
الحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا ح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقدير ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام

فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هي بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام نحو ذلك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد واما كون الاضافة بمعنى
في فقليل استعمالهم ورد اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لان خصوصا
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا
ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معلوم فلا يكون حينئذ
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في

ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد معروف
بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء
المعلوم وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى
رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر
بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد و
خلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف واما وجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم نوع

الموقف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لانه اتفق في نحو الثلثة
تواليف الموقف بل فيها زوال التواليف وهو التواليف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول تواليف آخر وهو التواليف بالعلمية فانها حينئذ صارت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تواليف الموقف بل تبدل تواليف بتواليف وما اجازه
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد الموقف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة ولا اضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احتراز عما لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن
ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه

حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو زيد
قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه
اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل
واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع مررت بزيد حسن الوجه فلو
افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار
اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها
فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا
زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا
للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التنويع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا
كان الانسب تقديم هذا النوع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا

للفواد فانه يجوز تركيب الضارب زيداً لانه توهم ان دخول اللام الموقف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير
اللام المتقدمة صريحاً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر عطف على المائة فصار المعنى الواهب باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو مثل الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض الفصحاء
لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما
عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملاً على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت
تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد
صفة المائة او بدل منها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق

وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا
ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وانما لانه قاس
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا
شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال
يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف ومن
قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملاً اي محمولية
على ضاربك فانه جوز فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين المجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت
مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً فاعلاً مضافاً الى الضمير متصل محذوفاً

تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجلو الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لا يتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الضمير لا للاضافة
ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما خفف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجلو الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا جعلنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها قوله والضارب الرجل والضاربك محلا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب
الحق على موافقة بعض الشارحين وكان يحتمل كل واحدة منها اشارة
الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على ما
المحلي باللام المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل
الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وكذا رجاع كل من الصور

الاخير الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفته مع ان المعنى المفاد بالتركيب الوصفي مثل ما له لانه
لكل من جهتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع و
ذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد من وجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم

الا ان يقال هناك كان ان جرد وكل في المكان الذي اضيف الى الجانب
هو جرد والاضافة بيانية هو المكان الذي اضيف الى الجانب هو
جزء اعني الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص كما اضافوا خاتما الى
فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب في
لا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص
اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واما تبية العين عن الشيء اذا كان

اللام

اللام للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس فضربا خفاء ويرد على قولهم
لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر واجيب عنه بانه متاول بان يحمل احدهما على المدلول و
الآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره واو ولو ياء ما قبلها ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي
ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما اصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب كعصاي ورحاي و[illegible]
وهذيل قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره

الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا ما فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ
وان كانت قبل الواو او الياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك
في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث لكثير اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة المتقدم البحث عنها
مضافة الى ياء المتكلم فاخي وابي اي فلا تقال في اخ واب منها اذا
اضيف الى ياء المتكلم ان تقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
وجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل
فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت الياءان وادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداكم

وتقول في امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور
ان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال
اضافة الى ياء المتكلم فيّ بلا رد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر
موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة فاذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح
منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت
حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك
ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا
حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز
حم مثل هذه الاربعة مطلق غير مقيد بحالتي الافراد والاضافة بل جاز
هذه الوجوه فيه في كل حال من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
يد مطلقا اي في الافراد والاضافة تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت
بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم
جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافة الى ياء المتكلم

فتنق اضافته الى المضمر مطلقا تفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافة اليه
ولا يقطع اى فى عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس
الا باضافته اليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية
والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التى اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج نحو ان
ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متأخر منبيء
لملاحظة سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث
فصاعدا الملتبس باعراب سابقه اى من جنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة
شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع
وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت و
اعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى
المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ
ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من
جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا
عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من

من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل و
لا رجل ظريفا ثم لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما
يكون للحقيقة اى الجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد وهو المعرف
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه
لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد المحدود فيكون مانعا
والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع و
لا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك
اعجبنى زيد وعلمه ولا التأكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم
على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول
معنى فى المتبوع انما هو بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه
لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة
كانت وفايدته اى فايدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عا

مطلب النعت

لم

او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى
تاولوا غير المشتق وما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اي غير مشتق وتوجيه نفيا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دايما
على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على
حصول معنى لذات ما ولذلك جاز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل عليه
ولذلك لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة تميز له معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد
فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وفي مثل اي رجل عند كره
لا يدل على هذا المعنى فلا
يصح ان يقع
نعتا

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان كل جملة
التي لها محل من الاعراب تؤول باسم المفرد وهو نكرة لان الدلالة على معنى في
متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي يستحق بان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة
له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي
متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا و
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا
كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل قتيل وامراة قتيل او كان
صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول هي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور
العشرة وهي الخمسة الاخيرة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل يشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد

مسند الى الفاعل الظاهر الذي بعده

افرد كما يوحد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر او يؤنث جوازا
تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته وبرجل معمور
او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الجهة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية و
الواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث السالم ويؤنث
في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خص الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف في التبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل في الجهة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الجهة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين

مثل تقوم جاريته

ضابطة

ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الجهة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه و
لحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر انما ضعف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمع قاعد ايضا و
لانه اذا كسرت الاسم المشابه بالفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من الضمير وتجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في
المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بالذات وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعتذر الشارح الرضي فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر
لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة لانه اعرف منها لانه هو المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه
لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه

وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثمه اي
ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام
كما عرفت ان ما بينهما من تساو في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص
فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس تقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول او
المضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بشيء لابهامه و
لا يليق بالمضاف لكسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف
هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس و

وحس

مطلب العطف

وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل جل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي
هو متبوعه ايضا مقصودة وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعها فيها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع في غير استقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف مقصودان بالنسبة
بهذا المعنى وتمام التحقيق ما ذكره جميعا وشيئا ردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام
زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

وان سدوا الوبير والصفة الداخلة عليها حرف العطف كان سدوا الوبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه
والاخرى كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لا انها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان يتوسط حرف [illegible] العطف
بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة في الكشاف وحكم المص في شرح
المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله
تع وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية ولو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
الحقيقة وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد المعطوف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحروف المتوسطة بينها في الصفات لا تنافيها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فتوجيهها غير ما لفظه في الصفات
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع

لا المنصو

لا المنصوب والمجرور المتصل الا زائد كان او مستترا الا المنفصل اكد
بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده وما اتصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان
يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد وزيد
ضرب هو وعلامة الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده نحو قوله
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة
بعد حرف العطف لتاكيد النفي واما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران متساويان بهذا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى والكوفيون يجوزون بلا قبح واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض وجوبا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره

المنفصل حسن الا ضعيفا ترك
التاكيد سواء كان
قوله وزيد بلا الفصل
العطف بلا تاكيد والفصل حسن بلا قبح والكوفيون يجوزون

اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما في في
المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل
وفي استعارة المرفوع له مندوحة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا اثر له
الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد و
المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوبا لا الاول واتى كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر
بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا في لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤوا كلهم
والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه في نحو عجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما الفاصلة

ولا منفصل غير لعدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعيهما صح

فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن حالة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف واما قلنا من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة
وسخلتها فمغتفر التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها
او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى
نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في
مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما في يد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لانه لو نصب او خفض لكان معطوفا على قايم او قايما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على انه يكون خبرا مقدما لمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه المص بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء دالة على السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او لتضمنها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجه علم بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي مالة الاسمين نحو العاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب

مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليه ولا يقتصر على صورة السماع بل يعديها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف خلافا للفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه الاول نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرار اللفظ نحو ضرب زيد زيد

او ضرب ضرب زيدا ولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قتل زيد قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيحتج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيحتج تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التأكيد بما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراد.
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراد فانه
كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى
الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وكلتيهما
واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فاذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة
فلانها وضعت للدلالة على معنى في متبوعاتها وافادتها لتوضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص في شرحه وهو اى التأكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول مع اعادته حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا

للاول

للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء وافعالا وحروفا وجملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بالفاظ
محصورة اى معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام والبصع بالمهملة من بصع العرق
اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه المعاني
ومعانيها التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اى النفس والعين
يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى
المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب
نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي المثنى والمثنى اولى تغليبا
كالقوسين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد

الى المتبوع المؤكد في كلّ نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وكذلك
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بلا تغيير او تجى
فتقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجُمَع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كُتَع وابتع بتعاء ابتعون بُتَع وابصع بصعاء ابصعون بُصَع و
لا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان تركيبهما لم يلاحظ افراد مجتمعة ولم تفترق
لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة
افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد للتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري البقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

[illegible]

لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيده بمنفصل
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا
واجمع يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه
اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دونه
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر
ما هو من شانه التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اي المقصود النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي
دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل بهذا الحد لا يتناول البدل الذي يعد الاصل ما قام احد الا

[illegible]

فان زيد بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة نسبته ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى احد ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة لكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة اى ماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا نسبة
الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اى البدل
انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة
وبدل الاشتمال اى بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل بسبب عن الغلط فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما
ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا
بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نزاع ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر

انهم

انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا له فالثاني
عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول
توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض جزؤه اى جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث نعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا سلب
زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غيره فيكون من بدل
الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل فيكون ابداله
منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد المثال رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا
البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل

قيل لم يوجد في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع
اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد اليه اي الى البدل
من غير اعتبار علاقة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو
المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فاتوا فيه بصفة كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المتكلم
والمخاطب اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا
بخلاف بدل الاشتمال والبعض والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب

رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى
الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفاء فحمله على بعير فزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فانه لو كان بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا فقوله عليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان تزهق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا ترقبه واما الفرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان لمعرف باللام الذي اضيف اليها الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيدٌ وزيدًا بالتنوين مرفوعا ومنصوبا
حملا على اللفظ والمحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا

والمعنى الاول اظهر والثاني افيد (المبني) اى الاسم المبني وهذا
الحد للاسم المبني لا للمبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم
يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني (ما ناسب)
اى اسم ناسب (مبني الاصل) وهو الحرف والفعل الماضي والامر
بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او بوقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة لكاف الخطاب
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح
(او وقع غير مركب) مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المفهوم من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب التركيب وعدم
المناسبة بمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المناسبة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم
ما هو مفهوم وجودي لشرفه (والقابه) اى القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرهما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة (وحكمه) اى حكم المبني واثره المترتب على بنائه (ان لا يختلف آخره)
اى آخر المبني لكن لا مطلقا بل (لاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد (وهي) اى
المبني والتانيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطفا
على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد
بالاصوات لا باسماء الاصوات (وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى لتحركه المعينة انها
لما اختيرت دون الباقي (المضمر ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
بمتكلم يتكلم به وبمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغايب مطلقا (او غايب تقدم ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها
(لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وما يكون
في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالمجرد
منها بل هو كالاسم الظاهر اذ كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لانه نوع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا نوع
فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف الانوع من الاتصال ان شاء الله
تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيا

اي الذي هو اصل صح

اولهما

اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق
دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي
المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي في مثال المتصل بالاسم
ولي في مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي
لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايبة ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان

٢ والمثنى المؤنث

كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى والجمع المذكرين والمؤنثين فوضعوا
للمتكلم خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما وان التاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
فاذا كان لكل واحد من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور علما ومثالا
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضمائر التي وضعوها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بالملفوظ
كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب
وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا
او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت

اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم
الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلان
ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
فيهما ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان
الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في
يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال مع ذلك اي تعذر المتصل
بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ
الفصل مانع الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوعا اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يفصل الضمير عن هذه الصفة

لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل على
ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا لمن هي كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقدم الضمير على
العامل وما ضرب الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر
مثال لحذف الفعل العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل
معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي
مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
واختصاصا بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ
المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا قلت وياك اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح

وقدمته

وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الآخر
متقدما نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعده المتكلم في تاخير الاعرف ولا يخفى
ان فيه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال
نحو اعطيتكه وكذلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل لانه متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل لانه فصل به
وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا
بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف وهو ضمير
المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو
ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكونا
ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير
اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما
وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز

الاتصال

لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاولى بالسياق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور وقع موضع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موضع البعض كما
تقول ما انا كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير
مجرور واقع في موقعه والاخفش يتصرف فيما بعد لولا وسيبويه في
نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا
ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقت تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا
عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لا تنافي الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لو وضعها وانت مع النون الاعرابية

الكائنة

الكائنة فيه اي في المضارع مع لدن وان واخواتها يعني ان وكأن
ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على
الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولا سيما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقط
وقد وهما يعني حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها لعل اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف مع كثرة الحروف ويتوسط
بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع
فصلا ولكون المتوسط الفصل ذكر المرفوع المتوسط بين كونه اي
كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اذ لم يتبع فادخل فيما لا لبس وذلك عند
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غيره كمثال على صورة اللبس وشرطه
اي شرط الفصل بعد كون المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا الالحاق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من
عمرو واقتصر على مثال افعل من كذا لبعد دخول العوامل دون المعرفة ودون
الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من
الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم

مبني لما تقتضي فيه ولا عامل لكن الجملة المسند لها الاسم فهو هاء الى فيه
وبعض الكوفيين جعله مبتدأ اي جعله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالكوفيون
لا يقولون بالمبتدأ والخبر وما بعده خبره فهو اما خبر اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي جعله واما الكوفيون جعلها مبتدأ
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعلق
ويتقدم قبل الجملة وانما زاد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويتقدم متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل
هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا وحسن التانيث اذا كان
العمدة فيها مونثا لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة بعده
اي بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة موضحة
لبيان الواقع ليس في اخلال في هذه القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم
فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم ان يكون قوله بالجملة بعده
فعلى هذا الوهم الحكم المتقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد
قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا ومتصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ
كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا

مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم
مثال للمتصل البارز وحذفه اي حذف اللفظ باضماره لا نسيانا حال
كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه
لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل ثابت ان يدخل الكلمة
يوما يلوح فيها الحاضر وظاهره الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه
بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لشغلهما بالتشديد الواقع فيهما
وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان
المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة في جدا بالعمل فاذا لم يجد وما عاملة
في الملفوظ قدر واعلها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها علا مع انه اجدر
به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم فالاشارة الى حسية محمول على التجوز وانما
بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر

قدم لكون الخبر اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا لكل واحد منها بحال خبر له وتجي
في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي ودي وقيل هي الاصل لكونها بازاء
ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وقيل الياء اصالتها قدمنا
على سائرها العزيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء وبها فلمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في
النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاق لا لقصد الا ان لوجود علة
البناء فيها ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل عليها واليها على سبيل اللحوق والعروض بعد اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها وهو ليس بحقيقة منها وانما هي حرف جيء بها للتنبيه على المشار
اليه قبل اللفظ كما جيء به للتنبيه على المفاد الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها
ان زيدا قائم ويتصل بها اي بها واخواتها حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والجمع والتثنية والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة الفاظ
تقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين رجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث وتثنيتهما
وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وتثنيتهما وانما
قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى
فتكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس في ذاكن وذيك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك الى تانكن وتينك الى تينكن واولاك بالمد واولاك
بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري واما
وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال في التوقيت ذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
وتلك اي المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرى
فلما لم يتخذ هو الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك
وتانك وذانك حال كون نونهما اي الاخيرين مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل تلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك
مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بوجود حرف

الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح
الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان خبرا او الا بصيره جزءا تاما اى كان
سيم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما قيل كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان
مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم

من ان يكون

من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينه بقوله
وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كما في
الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير اى للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي و
اللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل نحو السماء وما بناها ومن ايضا بمعنى الذي
فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اى الذي في الدار وذو
ذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي لاختصاص لغتهم بها موصولة

بلغتهم بمعنى الذي والتي قال ان ذو بمعنى ذو حفرت وذو طويت
اي الذي حفرتها والتي طويتها و ذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد
الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه
اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو
قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء
واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم
الفلاني في الجملة الفلانية بالذي لابد بيانهم طريقة الاخبار به
لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد
المص الاشارة الى هذا الباب فقال فاذا اخبرت اي
اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي
التي او الالف واللام فان البا ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي في صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا عنه
الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت

مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسمي الفاعل منها فان الالف واللام لا يكون الا الاسم
الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه
الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى و
ليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد
منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من
اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور
الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخيره ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار وفي بعضها اي في اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون مخبر
ان ان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف دون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل لتقديم المعمول فلا يجوز في نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز
ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدر الذي لاستلزام ذلك
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل
عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا
يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عائدا الى الاسم الموصول بقي المبتدأ بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء معجب واما بجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكرا عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو

اكرمت

اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضرب وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد ذكر
الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك واي تهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المصنف كمن الذي لا تقع صفة اصلا اجيب بان ايا الواقعة صفة هي
الاستفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل
عن حاله لا يعرفه احد ونقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا شريكها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان
وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد ذوا وذا وحيث واذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد بنيت اي
موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة
الاحتياج لامر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما
بينها وهو المضاف اليه ولم تبن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل

كما استثنى التي حذف صيد رصلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما
يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته
فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر
مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه
اي شيء وهنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية
ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا
زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف
ولم يعتبر المطابقة بين السؤال والجواب والله اعلم بالصواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي لزمهما
من اقسام مبني الاصل فعلا بناء لكونها مشابهة لمبني الاصل فان قيل
ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر
عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه
بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذا اي بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم

توجع

ابعد

اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال
مع ان ادتها مواد الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان
بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان [illegible] الامر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا الحكم الوضعي فلا يرد مثل الضارب اسم نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوازن فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي
هو علم لفعل مصدر مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه وحال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني
اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال
الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال

وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف ولا
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب
فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما ذكره ليتنبه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم
الا ما في آخره راء اي الافعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون
بل من ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى المصادر
ولازم المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم وصارت اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند
عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وخ لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به

او على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق
قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب من نفسك وهذا لا يقدر
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء
او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وهذا ايضا لا يقدر ان يحكم
عليها او بها وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء النحاة اياها
واخذها حكمها وتبيين طرقها ما جرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اخبر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت حكي به صوت في القسم
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم تخفيفا مثلا اي لاناخة
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان

تشبيها بالنواب والكاف كخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير
ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من
غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في
حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة
ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه
من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا

اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على
العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولما يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين بل من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى
الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد عشرة فحادي عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا يخفى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنا
عشر واثنتا عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمين و
يعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن

الثاني حرفا أعرب الثاني مع منع صرفه إن لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبني الأول للتوسط المانع من الإعراب وعلى
الفتح لأنه أخف في الأفصح أي لغة الثاني مع منع الصرف وبناء الأول
إنما هو في أفصح اللغات وفيه لغتان أخريان أحدهما إعراب الجزءين
معا وإضافة الأول إلى الثاني مع منع صرف المضاف إليه وأخريهما
إعراب الجزءين معا وإضافة الأول إلى الثاني وصرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح أن يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الأغراض كالإبهام على السامع
كقولك جاءني فلان وأنت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى
المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا
في باب المبنيات أن يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يتعلق بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه إلا بالتصريح مفصلا
فلذلك أعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحروف أو لكون كم الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لأنها في الأصل ذا
من أسماء الإشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي ذا على أصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد أيضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت أو غيره وكيت وذيت تكونان كناية عن الحديث
والجملة وإنما بنيا لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق إعرابا ولا بناء قطعا وقع المفرد موقعها ولم يكن

عنهما أيضا البناء الذي هو الأصل في الكلم قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وإنما بني لأنه كاف التشبيه دخل على أي وأي كان في الأصل
معربا لكنه انمحى عن الجزءين معناهما الإفرادي فصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين
لا صورة له في الخط فرتبته في البناء منحطة عن أخواتها فلذلك لم يذكره
المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لأنها لما
كانت للعدد ووسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالإضافة مفرد تارة ومجموع أخرى
تقول كم رجل وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة أثواب وإنما جاء
مفردا لأن العدد الكثير مميزه كذلك وإنما جاء مجموعا لأن العدد الكثير فيه
ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا الشيء غاية في التصريح بالكثرة جيء
جعل جمعية مميزه كأنها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما أي
في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
أهلكناها قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لو افتقر جر التمييز المضاف إليه كم وأما مميز كم الاستفهامية
فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من
كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري أن يكون كم في قوله تعالى سل بني
إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهذا أي ولكم استفهاميا

كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين
مواقع كل واحد منها بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لانه لا يكون الا [illegible] وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المعنى فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل
الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية

وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
ككلمة واحدة مستحقة للصدارة والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا
تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان
مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن
ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل لكونه داخلا تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال
الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر
المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واني ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة -
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
وبما مررت وغلام ما مررت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك

وما تصنع اصنع ومن تضرب اضرب

وغلام من تضرب اضرب

يأتي فيها تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وبأيهم تمرر امرر وغلام
تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يأتي فيها بل في اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم تنجر كالحق من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن
الظرفية ويتصرف فيها كما جاء نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح
الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك وأما اي فيتأتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية الصادقة على
تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي وقت كان
مجيئك فان اي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة بمعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز و
حذف ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
تمييز كم عمة لك اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه ان رفعنا تسوغ لقوله منصوبا
معمولا على حسب الي كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان بهذا التوجيه ما

بس

سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني عمة ثلثة اوجه
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذه
الوجوه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وأما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا و
تمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من
اليد والرجل فيكون منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك وهذا خلقة لها انسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في
اللوم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختار ذلك لانها تنافر من الحالب ولا تطيع له فحلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ان ذات الطرفين ابيه وامه كلاهما
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهب عنه كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك
وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على
التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح وقوعه
مبتدأ انه موصوفة بلك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها يتسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد

واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف
مميز كم استغناء عنه كانت وجرّية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل
مثال كانت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا استفسر عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم دراهم او
دنانير مالك فكم في المثال الاول مرفوع على الابتداء و مالك خبره واذا سئل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار
انما هو بالنسبة الى المرات فمعناه اي كم مرة او مرةً ضربت او الى
ضرباتك اي كم ضربة او ضربةً ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم
رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها
اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو ضربت بعد كان حرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة حال الحذف
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت هي غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى الاضافة ولشبهها بالحروف

في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما عداها و
يجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل اعرب
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما كما قال
الشارح الرضي الاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات للزومه
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش وقد يستعمل للزمان ولا يضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى المفرد
وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اي آخره
نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى

الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى اللفظ مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فاشبهت الغايات المحذوف
ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت كما ذكرنا
فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل
وان كانت داخلة على الماضى فى ذلك لان الاصل فى استعمالها
ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا و
فيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها وكذلك اى لكون معنى
الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن الشرط يقال
فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه و

وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافى ما سيجئ من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه
من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من
جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى وقت ففاجات زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول محذوف اى فاجات فى زمان وقوف
السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا
احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اى ومن الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى فى بنائها
لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يكون للمستقبل
كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يكون
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم وكلمة مجيئها لها لم يذكره المص

ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبنا وهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم الدين قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط معها على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رويتي يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رويتي

يومان

[illegible]

بهذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيان حال كونه منتهيا بالعدد اي بعدد مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد منه ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان اي ما كنت على هذه الصورة مشغلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لعلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما كان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما موقتان نحو ما في اوله الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرهما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز والله اعلم

على الاول او على الثاني وانما التحيز والتشديد ... على الثالث نعاج

انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما
يقعان ظرفين في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزانته وان كان غائبا
عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره وحكمها
ان يجر ما بعدها بالاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات
العرب بلدن غدوة وغداة تنصبهما تشبيها بالنون فيها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا وكذلك يحذف عنها وتثبت وتكون غدوة اكثر
استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء
المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي ووقوع نفي فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء
المخففة لوضعها وضع الحروف وفي بناء المشددة لشبهها بالاخيرة
المخففة وقيل حمل على اخيه عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد

والجر وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي ووقوع نفي فيه ليستغرق النفي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه
نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض ابدي
يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف
الى الجملة نحو زمان بناؤها لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ولو لوا
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله من خزي يومئذ
فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
وان المفتوحة مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لشبههما بالظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة**
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء معتبرا
بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع
له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة

(وهي) اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء وانما رتبتها في الذكر على
ترتيبها في المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان
معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولاً مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع ح
له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معهوديته ومعلوميته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له

خاص

خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام ليلا يدخل فيه اللام الزائدة لتحسين اللفظ ، دخل
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل عن اللام فلا يبعد ما دخله
قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل وال ... والمضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد منها فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان
المنادى لا يضاف [illegible] قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابي زيد والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك بالنظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل او شبه
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه
الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم ما كان اسما او لقبا او كنية لانه
ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة الى التعين لوضع غير

بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأنه وضع له من
المستعملين وضعوا له ذلك غير مشار ولا عهد أي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير مشار ولا عهد ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد أي ثابتا ولا بوضع واحد ليخرج
الأعلام المشتركة ولما أشار إلى ترتيب أنواع المعارف في الأعرفية
وترتيبها في الذكر أراد التنبيه على ترتيب أصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال وأعرفها أي أعرف المعارف بحسب أقلها التباسا عند المخاطب من حيث
أصنافها المضمر المتكلم لبعد وفوح الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فإنه يتطرق
فيه ما يتطرق في المتكلم ألا ترى أنك إذا قلت أنا لم يلتبس بغيره وإذا قلت
أنت جاز أن يلتبس بآخر فيتوهم أن الخطاب له وليس المراد بالأعرفية
إلا كون المعرفة أبعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لأنه علم
من أعرفية المتكلم والمخاطب أنه أدون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين أصناف المضمرات فإن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها
إلا المضاف إلى أحدها فإن فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف إليه
ولهذا ما أثبت التفاوت بين أصنافه بعد بيانه بين أنواع المضاف إليه
وأصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فإن فيه اختلافا
كثيرة **والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه** أي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله لا بعينه خرجت المعرفة **أسماء العدد** إنما أفردها بالذكر لأن لها
أحكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع أي ألفاظ وضعت لكمية آحاد الأشياء

منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة فالأشياء هي المعدودات وآحادها
كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد واحد أو عن أكثر
من واحد من تلك المعدودات كم والألفاظ الموضوعة بإزائها كل الكلمات
بأن يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها أسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة فإذا سئل عن معدود ومعدود
منها كم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فإذا سئل عن معدود ومعدود يجاب
بالاثنين وهكذا إلى لا نهاية له وظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لأنهما من أسماء العدد في عرف النحاة
وإن لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه
العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر انتقض
التعريف بمثل جمع رجل وذراع ودراهم ومن ومثنى حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية نقض وأصولها أي أصول أسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها إما بإلحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان أو
بإسقاطها كثلث إلى تسع أو بالتثنية كمائتين وألفين أو بالجمع كمآت
وألوف وعشرين أو بالتركيب إضافيا كان كثلثمائة أو امتزاجيا
كأحد عشر أو بالعطف كأحد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة
ومائة وألف تقول في الأعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان أو ثنتان في
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة إلى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر باعتبار التأنيث بجماعة كثلثة رجال إلى عشرة رجال وثلث إلى

الى عشر بدون الجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث نحو
ثلث امراة وعشر امراة ولم ينعكس الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة امراة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
في المونث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المونث لبقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيثين
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام
الكلمة فلم تتمحض للتانيث وكذا اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المونث
لانه لما وجب تذكير المونث لما عرفت وجب تانيثه لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث ويجوز تسكين الشين
عند التركيب في المونث اي من عشرة حذرا من توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او مع فتح ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشر والمنصوب محلا بقوله

العقود وهي ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون
وتسعون فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر
احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث وانما
غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم تورد جهما في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف تلك العقود
على الزايد عليها كما بيناه نحو الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
او ثنتان وعشرون في المونث وثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد عليهما او عطفها على الزايد
حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احد وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة

على مائة والف ما تتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزايد عليه

و واحد او واحدة ومائة واثنان
او اثنتان ومائة

قال الجامي لكنهم كرهوا ان يأتي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود انجي بعد ما هو في صورة الجمع بالواو
والنون اعني عشرون الى تسعين فاقتصر على المفرد اقول قوله التمييز بالرفع فاعل يأتي وقوله المجموع بالنصب مفعول
له او بالتمييز اسم المعدود والذي تميز به العدد مثل حاروا ودرهما الخ حقيقة وبعد الاول معمول يأتي وما بعد بعد صدر به
صلتها تعود والمجي بالفتح مفعول تعود فاعله كناية عن التمييز والياء ظرف المجي وما بعده موصول بعد والمعنى
ان العرب كرهوا ان يأتي التمييز الذي هو اسم المعدود بعد العدد المجموع جمع المؤنث اللازم على تقدير جمع المائة
بالالف والتاء وان يقال ثلثمات رجل
بعد كون العادة ان يأتي بعد العقود الذي
هو في صورة الجمع مثل عشرون رجلا الى
تسعين رجلا ويدل على كون ما قلنا شرحا
قوله بصريحه في شرح قوله وجمعه
وانما لم يقل وجمعهما لان استعمال جمع مائة مع
مميزها مرفوض في الاعداد لا يقال ثلثمات
رجل فافهم فانه بحث لطيف

وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل فتح عاي عشرة
فتح الياء والبناء وصدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء
اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانه اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاء في القاضي اذا حذفت الياء والآخر
الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فدعى زيادة استثقاله فحمل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما
سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا كثلثة رجال او معنى كثلثة رهط
اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه جمعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها الثلث واخواته وكان قياسها ان
تجمع فيقال مئات او مئين لان المائة تجمع اخرهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مئون والآخر في صورة جمع المؤنث السالم وهو
مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد العقود

الالف وثلثة بثلثة الاف لانه مجموع مكسر مشترك بين المذكر والمؤنث
تحقيق هذا المقام

بعد ما تعود انجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين واخواتها فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا تستقيم الا بقاء النون معها اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها
فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشر كان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يعتبر امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جواز
ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا بالطرد
بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والالف ومميز
تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال و
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات
رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
مثل الف رجل مخفوض مفرد ولانه لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طرح مميز الاحاد لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ اي اللفظ المعبر عنه
مذكرا كالشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان

اي فوق العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثه اشخص
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان وثنتان فلا يورد الواحد مع مميزه كما لا يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين بل لا يذكرون ما يصلح ان يكون
تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التميز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبهيئته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان
التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل او رجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه
لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير
الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء
بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق
علامة الافراد به اعني التنوين وعلامة الاثنينية اعني حرف التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا
اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من
اثني رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة اي افادة لفظ التميز

النص

النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد لك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز
ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في
المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي باعتبار
اعتبار تصيره اي تصييره المفرد عددا اي يجعل المفرد واحدا الثاني
في المذكر قوله الثاني مفعول القول فذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وكذا
ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا نقول غير ذلك فلا يجري ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اي اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية
في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فالتزم
هنا الاول والاولى بدلا لانه عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء العدد في التذكير والتانيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب

كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والآخر لانه اسم للواحد
مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ههنا اي
ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد
المعقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص منه
اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد وباعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون
فوقه اي فوق عدده لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة
او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر صائر به العشر
درجة بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار حاله خاصة لان
الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في
اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول اكتفاء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء
الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزئين الباقيين
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه

اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة او غرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء
التأنيث اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات الشائعة او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وزاد بعضهم الياء في نحو هذي
ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحق لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي
اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلتها رجل
وناقة في مقابلتها جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من جنس الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود
علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان
تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي
فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا
كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التاء وتركه
والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو عطف على الا اذا

من هذه القاعدة فكان الصواب في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء علامة لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشراح ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه العبارة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
لاحكام جميع الاقسام فتبقى صورة الفصل ايضا كالخيار في الحاق التاء
بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن ... في
اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس **وحكم ظاهر الجمع** لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحده مؤنثا كطلحة ...
المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر بين العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جعلوا اسما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المفرد بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي غير النساء

وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون ضمير الايام
وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير سالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل
كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فنزل حقه فاجري مجرى
المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوع
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء
للحمل على الجمع الغير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى
غير العقلاء **المثنى والمجموع آخره** اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قد بعد
قوله نون مكسورة قوله صح الحقيقة والا لا يصدق التعريف الا على
مسلم ... سلمان وسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات الف فاعل كونه حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتميز عن صيغة الجمع ولم
يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحة
وفتح النون ليدل على تخالف اللاحق والملحوق ولا باس بذلك لا
على لحوق النون وعدمه دلالة لها على ذكرنا لانه على تقدير تسليما اذا دل
امران من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال بهذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية
ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع
مفرد مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو

وما يماثلها

بقوله تثليثا بانه في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس وكذلك ثنى الاب باعتبار
معنيين مختلفين وهما الاب والام فكيف جاز ان جعل الام مسماة
باسم الاب تغليبا للذكورية اي تناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم تناولهما فيتجانسا فيثنى باعتباره فيكون بمعنى الابوين
المسميين بالاب وكذلك في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول المسمى ليحصل مفهوم تناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز
التثنية بمجرد الشركة اللفظية بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله
من جنسه ولما كان آخر الاسم الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد
ما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم

ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في
آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الالف واوا اعتبارا بالاصل تحقيقا
او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا
او بان كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زايدة كحبلى قلبت الياء اي الالف مقلوبة بالياء اعتبارا بالاصل فيما اصله
الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان
كانت همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة ثبتت
الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة
او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا
نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يجمع
بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما بقيت فيقال حمراءان وحكى المبرد عن

المازني

قلبها ياء نحو حمرايان والاخرى قلبها واوا والآى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان الهمزة للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت
في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الهمزة في
الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا
وفي الترجمة الشريف ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور رديان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص والآخر وجهان بغير لام العهد لكون عبارة عن
اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدنا فيها اثرا ما حكم باشتهاره غيره ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء"
ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون قائمة
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى
[illegible] في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كلا من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها دونها صارتا بمنزلة

٦٢

مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما
لغتان في خصية والية ولكن كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة عبر في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء
اذ ليس له قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد في ضمن دلالة الاسم بحروف مفردة اى بحروف هي
مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف ملتبسة بتغير ما من التغيرات اما بزيادة ونقصان او تبديل
الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل وبها على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر
حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في
آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الاجناس فانها اذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد وبقوله
بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد فنحو قوم ورهط لا فارق بينه
وبين واحد الا مثلا ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد
المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين ونحوها
بخلاف اسم الجمع فان نحو الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس

قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تراكيبها كحامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما
اسم جنس او جمع لا واحد من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو
فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق حد الجمع عليه فان التغير
الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففلك اذا كان
مفردا ضمة كضمة قفل واذا كان جمعا فضمة كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتح
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل في المفضل عليه والاكثرية في الواحد فيلزم ثبوت اصل الفعل اما ان
يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار او اعلم من
الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب

جامل جمع جمل وباقر جمع بقر الجوهري زوج الناقة وجامل
القطيع من الابل مع رعاتها واربابه والبقر اسم جنس والبقرة
تقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر
جماعة من البقر مع رعاتها

واو صوت الاعراب دخلها الهاء فقلت ابلة وغنمة
ونحو ذلك وربما قالوا الابل يكون الباء للتخفيف
والجمع آبال واذا قالوا ابلان وغنمان فانما يريدون
قطيعين من الابل والغنم جوهري

والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره
اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني
شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى
وصفية فيه فتذكر علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث معناه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعير او الاثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس
او للحكم لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانه يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من
الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وينبغي صور جلالة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من صفات

غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا العقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم
الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكاين
ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كالافضلون
ولم ينعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو
فى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر فعلان والمؤنث فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم ينعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة تناولا الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم
يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل
المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة
ونسابة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما عرفت فى التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذه لانتفاء التذكير والعقل

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية واخرجها من الشذوذ منها سنون واشباهه وابقى بعضها على
الشذوذ ومنها ارضون واشباهه فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والعلم
والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف
وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم ترجيح
الفرع على الاصل وان لم يكن له اى للمفرد مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
الشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى
جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض حائضات ايضا لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما
جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل ظلمات وزينبات فى جمع ظلمة و
زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التى تاءها
مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل يسمع فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا
التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة **جمع التكسير ما تغير** اى جمع تغير بناء
واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع
السالم لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر
من تغيره تغيره بحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية كما ان التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو
اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله تغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا

رجال او ارسع اعتبارا بالفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على
ثلثة و عشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى
هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي
ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عداه اي المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق على
ما فوق العشرة الى لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود الآخر
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ودلالة ووكالة مما لم يشتق الفعل
عنه لا يكون مصدرا وان كان بالاعتبار مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من
الثلاثي المجرد سماعي ويرتقي عدده اي ابنيته الى نيف وثلاثين كما بين في كتب التصريف
ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد
فيه قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا و
استخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل
فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اي غير ماض مستقبلا او حالا نحو اعجبني اكرام زيد عمرا غدا او الآن

وذلك

وذلك لعدم المناسبة الاشتقاقية بينهما الا باعتبار النسبة فلهذا لم يشترط فيه
الزمان كاسمي الفاعل والمفعول الا اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا
فبمعنى حكمه ولا يتقدم معموله عليه اي معمول المصدر على المصدر لكونه بتقدير الفعل
مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه اي ويكون الظرف معمول لم يسم فاعله لانه لو اضمر لاضمر في
المثنى والمجموع قياسا على اخواته فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا
الى المصدر والفاعل فيما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى
الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فانه له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه
يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة الجرجي مثل ضربي زيدا حاصل
ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبني ضرب زيدا
لان النسبة الى فاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو من ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما
لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به

ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المصدر قيل لم يأت في القرآن
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجوز ان يكون للمصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
وشكرا له وعجبا له فوجهان اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية حتى قوله فوجهان
وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء
الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث فشمل ذلك لكل اسم
لمن قام به الفعل اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لان ما حمل اعم يذكر بلفظها ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث اي تجدد
وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن
قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم
التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام الموضوع

الموصوف

الموصوف به من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع له الاسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المحققين واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل
له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقرير تخرج من
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصرهم صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشي
واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به على غير هذه الصيغة فهو
ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن
واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على
وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان
لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير
الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكان يكون لكل من قسمي الميم مثالا يكون

اي بوجه

يكون الحكم قسم من قسمي الكسر مثال ايضا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم فان كان
فعله متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرف والحال والمصدر والمفعول معه والمفعول له وغير ذلك من الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله من معنى هو
زمان الحال والاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل عن الماضي كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او
الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل بكونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه
وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد به مشابهته
للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي فقط

نفي ذلك الزمان او تقدير ذلك الزمان كانه موجود ثم

او في زمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة
الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخل اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة في عمله نحو مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل في صورة الاسم عدل عن
صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل على تغيير صيغته الى وزن بحيث يخرج عن صيغ اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في
العمل واشتراط ما يشترط في عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم

الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه الآن او غدا و ضروب او ضراب
عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى الفعل للمبالغة نايبا منابا فات من
المشابهة اللفظية والمثنى والمجموع من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا
المجموع مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل و
شرط العمل لتطرق خللا الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالالحاق علامتي التثنية
والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا
او امس والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على
المعمولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ويجوز
التوفيق تخفيفا مع عمل للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بالقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه والله اعلم
اسم المفعول ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي
لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج به موضوع لذات وقع عليها
الفعل واعتبار قيامه بمقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول كمضروب من ضربه اي من الثلاثي

المجرد

المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمستخرج بفتح الراء وامره اي
شأنه وحاله في العمل اي عمل الرفع والنصب والاشتراط اي اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم
الفاعل اي مثل شأنه وحاله فاذا كان موصوفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينصب على انه مفعوله
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا
او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر و
تؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي
لمن اي لذات من قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن
نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم المشتق منه اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند النقل كـ
رحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم
رحيم الآن من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كـكريم بمعنى ان الكرم
صار طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على
حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه حال الظرف منصوب
على انه حال عن المستكن في مخالفة او صفة لمصدر منصوب محذوف كائنة
على قدر السماع وحيث على الفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة

الصيغة اسم المفعول الزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها مشابها ايا. فبما ذكر الحسن وصعب وشديد وتجمل علها
مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق **وتقسيم**
مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة
لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا او ملتبسا باللام او مجردا عنهما اى
عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فتصير هذه الاقسام
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في
المعمول على الفاعلية اى على فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى
على تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز في النكرة اى
جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند الكوفيين على
التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر في
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل
الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه

البصريين وقال

بالاضافة

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المفصلة وذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونها امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
بالمفعولية او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن
وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في اقسامها تفصيلا لان اقسام الصفة المجردة
اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها ممتنع
اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف عن فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه وحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه
بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
مجردا عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن وجه

وان كانت مفيدة للتخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المفرد الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجمع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيين يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه
الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى
الغاية بما يمكن فيه وقبح ان يقتصر على ما يهون التخفيف اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما يكن
في الصفة والكوفيين اجازوها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد
منها اي من تلك الاقسام البواقي اما في الصفة وهو تسعة اقسام
الحسن الوجه بنصبه المفعول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان ومجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف

لفظا

لفظا ومما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتيج الى قاعدة تنظر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف لكونه فاعلا
لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل
الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما
الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول
واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
والمفعول على ما سبق وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها

بالمفعول او المفعول الثاني محذوف وفي كذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **اسم التفضيل ما**
اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه
والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو
للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف
ملتبس بتلك الزيادة او ظرف مستقر فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من
حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد تستعملان على الاصل وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجردا وبعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او يكون حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او منهما جميعا فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره

الى الغ

اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما التبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا
تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل الذي الى
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي
المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب
بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل لانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه
يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق
من قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق

الا من العيوب اى غير الثلاثي المجرد المعدود ... بالمعروف بالعيب بلون وعيب فلا يرد ان ... الثلاثي المجرد بل ... منه ... التوصل او الشق آخره

اما عيب ... زمانه ... ذات ... ذات بدنه وذات ...

وقياسه اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا
للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر والوم لمن هو اشد معذورية واللوم لمن هو اشد ملومية
وعلى هذا القياس اشغل من ذات النحيين واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على
احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال
الحقيقى فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشئ على غيره فلا بد
فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فلانه في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
يتعين المفضل عليه بمذكور قبله لفظا او حكما اذا طلب شخص افضل من زيد ثم
قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه اخص افضل من زيد فعلى هذا
لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يلزم ان يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى
لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقال في
مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ وانه من مع
مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفة

المقصودة

المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب عموم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله بهذا تفضيل موصوفه على ما شاركه في هذا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من سائر ما شاركه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد به زيادة
مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه
للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
كمصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك
نبينا عليه الصلوة والسلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه خارج عنهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانه منشاؤه ومسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا

التذكير وان كان موصوفه مونثا كزيدا والزيدان او الزيدون
او هندا او الهندان او الهندات افضل الناس و هذا لانه ای باب
افعل من الذی فیه الافراد والتذکیر فی کون المفضل علیه مذکورا معه
والمطابقة ای مطابقة اسم التفضیل افرادا و تثنیة وجمعا و تذکیرا و
تانیثا لمن هو ای اسم التفضیل صفة له نحو الزیدان افضلا الناس والز
افضلوهم وهند فضلی النساء و الهندات فضلیاتهن لمشابهته فیه
الالف واللام فی کونه معرفة واما النوع الثانی من نوعی اسم التفضیل
المضاف و هو الذی یقصد به زیادة مطلقة و القسم المعرف باللام منه فلا بد
فیهما من المطابقة ای مطابقة اسم التفضیل لموصوفه افرادا و تثنیة وجمعا
و تذکیرا و تانیثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع وهو
امتزاجه بمن التفضیلیة لفظا و معنی لعدم ذکر المفضل علیه بعدهما ادا اسم
التفضیل الذی یستعمل بمن مفرد مذکر لا غیر ای لا غیر المفرد المذکر لکراهتهم
لحوق اداة التثنیة والجمع والتانیث المختصة بالآخر بما هو فی حکم الوسط با
امتزاجه بمن التفضیلیة لکونها الفارقة بینه و بین باب افعل کانها تمام
الکلمة و لا یعمل اسم التفضیل فی اسم مظهر الرفع بالفاعلیة لقرینة الا انشاء
وانما خص المظهر لانه یعمل فی المضمر بلا شرط لان العمل فی المضمر ضعیف لا یظهر
اثره فی اللفظ فلا یحتاج الی قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا یعمل
المفعول سواء کان مظهرا او مضمرا الا ان وجد بعده ما یوهم ذلک
فاعمل الی الفعل الناصب له قال الله تعالی هو اعلم من یضل عن سبیله ای
اعلم من کل احد یعلم من یضل واما الظرف والحال والتمییز فیعمل فیها ایضا بلا شرط
لان الظرف والحال یکفیهما رائحة الفعل کزید احسن منک الیوم راکبا و

کان الصفة حیث تؤنث بها المضارع صورة ومعنی واسم التفضیل وان کان مثل الفعل صورة لکنه لیس مثله معنی لان معنی التفضیل
غیر معنی المضارع کذا فی التحریر فان قیل فقد جاء افعل یعمل فی الظاهر کقولهم ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید و ایضا جاء
فی الحدیث ما من ایام احب الی الله الصوم فیها منه فی عشر ذی الحجة والکحل فاعل احسن والصوم فاعل احب قلنا هما وان کانا ظاهرین لکنهما
فی حکم المضمر لان المعنی ما رایت رجلا احسن بالکحل من عین زید و ما من ایام احب بالصوم من عشر ذی الحجة والحسن هو العین لا الکحل والاحب
هی الایام لا الصوم فلما کان المظهر بمعنی المضمر جاز ان یعمل وانما الذی لا یجوز ان یعمل فی المظهر الذی لیس بمعنی المضمر

والتمییز بنصبه بالخلو عن معنی الفعل ایضا نحو رطل زیتا و انما لم یعمل الرفع
بالفاعلیة لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل و هو لم یعمل عمل
الفعل لانه لیس له فعل بمعناه فی الزیادة لیعمل عمله و لانه لما کان فیما هو
الاصل فیه و هو استعماله بمن لا یثنی و لا یجمع و لا یؤنث بعدت مشابهته عن
اسم الفاعل فلا یعمل لبعد مشابهته ایضا الا اذا کان اسم التفضیل صفة ای
و صفا سببیا هو فی اللفظ لشیء و یعتمد علیه بان یقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا او هو فی المعنی متعلق المسبب مشترک بین ذلک الشیء الذی اعتمد علیه
و بین غیره مفضل ذلک المسبب باعتبار الاول ای باعتبار تقییده بذلک الشیء
الذی اعتبر او لا علیه نفسه ای نفس ذلک المسبب باعتبار غیره ای باعتبار
تقییده بغیره ای بغیر ذلک الاول فیکون بالاعتبار الاول مفضلا و بالثانی
مفضلا علیه منفیا خبر بعد خبر لکان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف
ای تفضیلا منفیا مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید
فرجلا هو الشیء الذی ثبت له اسم التفضیل فی اللفظ والکحل مسبب مشترک
بین عین الرجل و بین عین زید مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار
عین زید وانما اشترط ان یکون فی اللفظ ثابتا للشیء و فی المعنی لمسبب
لیحصل الاحتیاج لیعتمد علیه و یحصل له مظهر یتعلق بذلک الاحتیاج فیتیسر
عمله فیه کالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه یعمل
فی مظهر بعده سواء کان متعلقا للموصوف او لم یکن مثل زید ضارب
عمرا وانما اشترط ان یکون ذلک المسبب مشترکا مفضلا من وجه و مفضلا
علیه من وجه بعد اتحادهما بالذات لیخرج عنه قولک ما رایت رجلا
احسن کحل عینه من کحل عین زید فانهما مختلفان بالذات بخلاف الکحل

الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يشتمل ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليس بل اخراج عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما ستتضح فائدته واما اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل فيعمل عمله واما قلنا انه عند كونه مثبتا
يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل
في المواد الاخر بمعنى فعل وبهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون
احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين
رجل ابدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل الكحل عين رجل معينا الى حسن الكحل
عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ينافيها
مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
عليه مجردا عن الزيادة ثم فالان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن
وتوجه النفي الى حسن رجل معينا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يفيد نفي المساواة ونفي الزيادة
ايضا لان الزائد على شيء مساو له مع زيادة فيصح ان يفيد
عدم المساواة مطلقا ويكون في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فتحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال

المدح

المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل
اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعمل
حكم بعد الزوال هو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية
والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى الكحل فيه احسن من حيث
انه اسم التفضيل في معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي
وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الا
ما وضع له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة
معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه
لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا
احسن من الكحل في عينه بهوائي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انهما من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
وجه بطلانه المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان
التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وغير ترتيب

وانتقل بهذا الثوب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه
المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال و كذلك لو قلت ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد
والحضور منه بعدها ضمير منه وكذا في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفي بمن زيد
كان احضر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكحل ح
فان قلت ما اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكرها ثانيا
والتقدير ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها
الكحل منه في غيرها و يلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن
من الكحل في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل
ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى لان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو حقيقة المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا و تمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع

حين نظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فتقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان و
هو مخصوص براكبي الابل والتائية من ائي او اتي كالتحية من حيي وحي
وهو المكث والتاني و ساريا من السري وهو السير في الليل فقوله
ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول له
وكوادي السباع حال منه تقدم عليه وعلى الثاني اي واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين نظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف في كوادي وفي ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على
المصدرية اي تانيا تائية واخوف عطف على اقل وهو ايضا مفعول مسند
الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه
وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله
ساريا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال
انه لا ارى مثل وادي السباع حين احاطة الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من
وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا
سائرا بالليل فيه عن الافات والمخاوف ولو غيرت بالعبارة الا ادلى الحقيقة
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائية منه بوادي السباع ولو غير

بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركبانه متاحي
وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسام ثلثة على وجه علم من دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اى في نفس ما دل اى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى ثم اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان و
ثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي
هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه
تلك النسبة وتمام صفة ذلك المعنى بالاقتران بالزمان فيعزان يكون
المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانها ليست بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء
الافعال فان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع

ويصدق على المضارع اذا اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد
في الاثنين ولانه يقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحرك الدال على تانيثها
وتانيث ما عداها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التانيث احتراز عن المتحرك لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل في فرد ما وحط
فرد عنه بنحو احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واختصر
فهو بالتعميم اليق والجدير الماضي ما دل اى فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل

زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزائه فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على البعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس فانه يدل عليه بالدلالة لا بحسب الوضع فلا تنتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا
كرمى اما البناء فعلى الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته بهته
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما على الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل واما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح معه ومع
غير الواو فانه يضم معها لمجانسته لفظا كضربوا او تقديرا كرموا اعلم
المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأتين اي
حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين او اتين ذا او جمعها كلمة
نأتيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه عطف على وقوعه اي
وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه لواحد من
زماني الحال والاستقبال يعني تخصيصه بالاستقبال بالسين فانه للاستقبال

بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع العين الاسم مشتركا

القرب

القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم مختص
باحد معانيه بواسطة القرائن واما سمي المضارع به لمشابهته للاسم
لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث
الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات
او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير الضميرين المذكورين وهما الواحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف
بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته للنسخ وحروف المضارعة
مضموم في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كانت كدحرج
او لا كاخرج ومفتوح فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه لو اتصل به احدهما يكون مبنيا اما
نون التاكيد فلشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة

م

ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما
لمشابهة النون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم تختص كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة مالم يكن حرف الاخر حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغايب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغايب المؤنث وفي الواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة
مواضع بالنون في حال الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم
والنصب فان النصب تابع للجزم كما انه في الاسم تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولم تضربا
ولن يضربا والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في
حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة يقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة كلن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب بها كلم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى

والحذف

اي يحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب بها كلم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة يقول يرضى ولن يرضى والحذف

والحذف اي يحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض وانما يرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم
كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين وأورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان وأجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم
الزيدان بانه وقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين وقع موقع الاسم
لان يقوم واحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
واما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة انشاء الله
وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش
في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذا ان مخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا

اسما غير الاعراب مع تقديره

عن الانتهاء اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها و
بعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك الي فاكرام مني اليك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
معه فان التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان تخرج اي خروجك مثال
النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا تناسبه وليست ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التحقق يلائم ان المصدرية فصح وقوع كليهما
فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا لزم ان يكون في قوله تعالى
ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى ياذن الانتهاء، واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد

ما بعدها

ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها الضعيفة لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد
على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي تنصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد
احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للاستقبال المحذوف كانه
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف من غير ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا
كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا ومعناها كي اي حال كونها بمعنى كي السببية او
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل
البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر

الى

الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسرحتى تغيب الشمس
مثال الحتى بمعنى الى ولاستقبال مابعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى
دخلت عليه الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان
التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فانك فادخل فى هذا الكوضع حكاية الحال الماضية
كانك كنت فى زمان الدخول تحكى بهذه العبارة وتحكيها فى
زمان التكلم على ما كنت مشتغلة وكان مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا
فانه بقيته على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
برفع لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان تبتدا بعدها
كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء بكون الفعل خبره ليكون حتى
داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اى مابعد حتى لعدم الناصب
الجازم وتجب السببية اى كون ماقبلها سببا لما بعدها لتحصيل الاتصال
المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم
ومن ثمه اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع مابعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول
كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها كانت
حرف ابتداء انقطع مابعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد
المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها
لانه يكون مابعدها جزاء مستانفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سببا لما بعدها

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع
الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة
كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن و
لا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام
محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحققا
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على قوله جاز فى التامة لا على كان سيرى
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى
بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز
الرفع فى هذا التركيب وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان
بعدها لان اللام جارة ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام تاكيد
للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم ومعنى كونها لكى
ليستعمل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يحمل فيقال على حذف مضاف الى الاسم
اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا التعذيب
او على تعذيب تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها
لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة

عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليبعد تقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي
نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي
جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء
في تأويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب ما بعدها ايضا
بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة مضمونها
بما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي مثل ما قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو

مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك و
تشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس او التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا ان الاظهر
على ان المقدرة بعدها ان ايضا داخلة في موضعها والا لزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي والا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر
مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضرب زيد وتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على اخواتها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير
الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل
ما لم يكن في الاجمال وان خص به يلزم تخصيص الحكم به وليس في

في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب حج ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما
ماذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما لحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تخرج لان هذه الثلاثة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان ان غلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وفي هذا المعنى لا يدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام
لا نحو لئلا يعلم واعلم ان ان قد تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا الناهية
في معنى النهي احترازا عن استعمالها في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم

اضافة اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة عصام

فعلا

فعلا واحدا او كلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات
الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وانما
يدونها فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان
مع ما او لا وما ومن واي واني واما الجزم المضارع مع كيفما
واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما
فلان معناها عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه
على اي حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو حمل الجحد
الى ما هو اقرب اليه ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي و
يختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم
استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه
الندم افاد استمراره نفيه الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي
ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب

ومع ليعرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا
باستعمالها غالبا في التوقع اي تنبئ بها الفعل مترقب متوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا كقوله
ندم وما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل
وتدخل فيها لام الدعاء كقوله ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم كقوله ولتات طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر ولانه
يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة
من قبيل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازات
ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا للشيء والمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية الشيء للشيء المراد بجعلها الشيء بل ملزومية الشيء وجعل
كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة
يصح بها ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه مشتغل بكمال التحمل حتى كأن الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس سبب للاكرام عنده وسميتا اي الجزاء

الفعلان او سميتها شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
كقولك ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا كقولك ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي الفصل
بغير المعمول كقولك ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا تفصيل الماضي كقولك ان خرجت خرجت او معنى كقولك ان خرجت
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا للقد اي لم تعتبر لقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تجز
الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك واما اذا كان بغير قد لنخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيجوز الفاء واثرت في
تغير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من
وجه وان لم يكن قويا كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين

ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض تحقيقا لفظا كما
تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير للشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي
اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما
كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ايكن لي ماء اشربه والعرض نحو
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء المذكورة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد سببيته اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع لو حذفها
تقدم وجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب غالبا
يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة بكون ذلك المطلوب سببا لها وهي
مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها بتلك الفائدة وقصد سببيته

الفعل

لذلك الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فينجزم بها مثل اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان
تسلم تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان قرينة
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت وكذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند
الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده وامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على العرف ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد و
اما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر و
قال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر انهم
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة
يطلب بها الفعل اي يطلب بها كل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لا من

الفاعل

المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترز عن
مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب ومن مثل
ليضربه وصه و رويد وحكم آخره اي حكم آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه
وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب
انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه
ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا و
اخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم
يخش ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان
كان بعده اي بعد حرف المضارعة بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح
فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه
اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم
في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالـ

منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارع ضمة واضرب مثال لما يكون
بعد حرف المضارعة كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لان الاعلال
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر
فاعله واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فا
فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان كالخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من
الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في الدرج بالامر مع كون الباقي ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم
ونحو تجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت
خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما كان عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يطوي ويروي

قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا ليلا يرد عليه
مثل عور وصيد واما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واعلال
في المبني للفاعل منه كما ذكره وبعيته ذكر معتل العين في الافعال وان لم يكن
فيه ما ذكرنا الافصح فيه ما ذكرنا قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع وقول
فابدل الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا
على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي
المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ نيرو قيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس حصول ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء والواو المكسورتين والغرض فيهما اذا اسكن

ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فقال
استخير واقيم لغة واحدة وان كان الذي اريد حذف فاعله و
اقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو في المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويتخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول منه تنقلب العين فيه الفا اذا
كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقال لم
لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
عليه فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في
الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب
فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه و
ان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل ولكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته

او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
ثلاثة ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة ... زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال
الاخر فهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمنها لها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت عمرا مطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر
وجواز تركهما معا **افعال القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي
هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث
الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ هذه الجملة حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما
فقولك ظننت لبيان ان منشأ هذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي
الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند

والمسند

والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي جميع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسر ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين
معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى فقد يحذفان معا
كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت
وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او
تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين

لاستقلال الجزأين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا او معمولين
لها كلاما تاما على تقدير الالغاء، وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التأخر وتعلق الالغاء على التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يتعين الالغاء فيها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب اظن زيد او بين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا قيد
جواز المنفي من جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت اي بين
معموليها او تأخرت عنها وانما خص هذا الالغاء بالذكر مع
ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من
خصائصها تعليق افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء امثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه للعلم بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد

او بين اسم الفعل ومعموله نحو لست بكريم احسب زيدا

في الدار

في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة
لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب بتعلقها تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق
باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين
لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر
نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متأثرا و
اصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا

لان هذه الثلثة

وثانيهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب

ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما
كان ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وقد اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على
النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز
فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين لشيء واحد كقوله
الش ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول
وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعدي الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يتوهم ان لا وجه لتخصيص البعض
لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك
المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه والعلم بنفس شخص

من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت وبمعنى اصبت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت كقولك
وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لبعضها
معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلمت بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت بمعنى جدة ووجدت موجدة ووجدا
اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعاتها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له
في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها
فلو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فمثال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا
كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو
موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد
ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك

ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو تقرير المذكور لا الصفات خلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فقط فـ
خرجت عن حدها فظهر مما ذكر ان الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح وما
انفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تتضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما فيه
وجاءت بمعنى كانت وفيها الضمير لما تقدم من الوجوه ونحوها اي لم تكن
هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك في معناها اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة لا يتجاوز جاء وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوها
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد حكم معناه الذي هو الانتقال

اعطى

اعطى الخبر الذي هو غني اثره وذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا
اليه فترفع هذه الافعال الخبر لكونه فاعلا وتنصب الخبر التاني
لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان
تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لفاعلها اي اسمها ثبوتا ماضيا
اي كائنا في الزمان الماضي اما من غير دلالة على عدم سابق او
انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا
فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي ان كان يكون
ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها خبرا
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على تكون ناقصة اي
كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن
فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد صبيا فكانت زائدة لتحصيل الظاهر اذ ليس
المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استطرادا

الى خبر

حال كونه

لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار
زيد الى البلد كذا او من بكر الى عمرو وتجيء بمعنى آل ورجع وانتقال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العدوا
يستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي تدل عليها الافعال بحسب موادها مثل
اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا
القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح
زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد سائرا ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا
نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة اعني اضحى وعاد وغدا وراح وهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
اضحى وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا شرع في وقت الغداة

وراح اذا شرع في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
والمصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل
مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولو لم
يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى عاد
وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة
وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة للليلة الماضية
وما فتئ اي ما فتئ بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي
خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا لشبهها على ان
اسمها البس على جهة من المرفوعات كما ان خبرها على صيغة
من المنصوبات منذ قبله اي قبل خبرها فاعلها اي من وقت على
ان يقبله عادة بمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية
وصلاحيته للامارة تامة دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ من معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي
النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ لانه لو لم يقدر ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما
دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فمعنى ما نوقيها

في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وإذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة وإلى هذا
أشار بقوله ومن ثمة أي ومن أجل أنه كتوقيت أمر على ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج إلى كلام مستقل بالإفادة لأنه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا أي اجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم تشبع ما دام بالجملة ولم تحصل من المجموع
كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي
فإنها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالإفادة فلا حاجة إلى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا أي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما
أي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك تقيد بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان
الماضي كقولك ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل كقوله تعالى
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
أخبارها أي أخبار الأفعال الناقصة كلها على أسمائها إذ ليس فيها
إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فإن أريد بجواز التقديم
نفي الضرورة من جانبي الوجود والعدم فينبغي أن يقيد بمثل قولنا
ما لم يوجد ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك أو تأخيرها عنها
نحو كان عدوي صديقي وإن أريد نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي أن يقيد بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع عن التقديم وحينئذ يجوز
أن يكون واجبا كالمثال المذكور وهي أي الأفعال الناقصة في
تقديمها أي تقديم أخبارها عليها أي تلك الأفعال الناقصة واقعة على ثلاثة

أقسام قسم يجوز تقديم أخبارها عليها وهو من كان إلى راح وهو أحد
عشر فعلا لكونها أفعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها وهو أي هذا القسم ما أوله
كلمة ما نافية كانت أو مصدرية أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما في حيز النفي لأنه يقتضي الصدر وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على المصدر وخالف هذا الحكم خلافا تاما لا
لكن بأن يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
في غير ما دام لأن أداة النفي إذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظاهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فإن الاختلاف
ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحا وهو
أي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على أنه لا يجوز مراعاة للنفي إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي على أنه يجوز نظرا إلى أنه فعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص
أن يجعل ما في أولها إنا فيه من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما
من ابن كيسان **أفعال المقاربة** ما وضع أي فعل وضع لدنو الخبر
أي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف أي دنو رجاء بأن يكون ذلك الدنو برجاء المتكلم وطمعه

حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على ترجي
حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع فيه لا انك جازم به
او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك لدنوه لا شراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحكم
بقرب حصوله لزيد او وضع لدنو الخبر وفي حصوله للفاعل اخذا فيه
اي دنوا اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق
زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضي اليه **فالاول** اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسى
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء
منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم
يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في
الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد
الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان بتاويل المفعول اي قارب الخبر

لعدم

لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر وانتصب انتصاب المفعول وعلى هذا عسى
تامة وقال الكوفيون وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما
قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم التفسير
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس قال الشارح الرضي الذي ارى
ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج
زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى وان يخرج خبرا له متقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم
عسى مستكنا فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج فهي على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه

الكرب الغم والغصة

فرج قريب كان الاصل ان يكون ورد بحذف ان دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد
يخرج والثالث اي ما وضع لدنو الخبر دنوا حصولا كاد تقول كاد زيد يجيء
فتجرد عن ان لدنو الخبر لعلك بما تراه على الحصول في الحال من غير ان
لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها
بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي كل منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان كاد في النفي للاثبات لما خطؤه وبادر
لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء
الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئته وروي عن
عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه

واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها
وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه
تمسكا في الدعوى الاولى بقوله فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت في دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل على نحو الاخذ والشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي
هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد ياخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي
اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على
وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ

فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان المؤلف جنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغتيه على كل
تقدير فالمؤلف الجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا ما وضع لانشاء
التعجب اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بكم شكل
سدوده وبالكس ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع
لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض
مكثيرا ما استعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله وثانيهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرطان يكونا في هذين التركيبين وهما
اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن
بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا من الافعال
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل
في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه
او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي
يتوصل ببناء بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا
صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخير جائز فيما عدا

كما م

كتاخير الفعل منهما وانما قيد بالتقديم والتاخير بما قيد به ليكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما لما نقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران
كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتنبيه للتنصيص
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في الماضي
حسن واضح دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان فيما قبله
وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب
لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما
الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند

الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شىء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشيخ الرضى وهو
قوى من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فاعل
صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار
ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا
وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن لديه امر ذا احسن على ان يكون
الهمزة فى افعل للتصيير والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا احسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
الهمزة فى احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت
بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون فى شخص **افعال المدح والذم** سمى الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس واصلهما فى الاصل على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء

الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى
تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى الواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال
[illegible] ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم وبئس فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام
الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا اى ضميرا مميزا بنكرة منصوبة موحدة او
مضافة الى نكرة او موصوفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما شىء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما
هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل نعم
ويكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى
فعله هى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما موصوفة تامة بمعنى الشىء
فمعنى فنعما هى نعم الشىء هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هو بحسب الغالب لانه
قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص
مبتدا وما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج بهذه الجملة
الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا
محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدا
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه

لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد ففي الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فما لجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز
ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جماعة
الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول
بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذكر في قصته وقوله تعالى
فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اي من افعال الذم والمدح حبذا وهو اي
حبذا مركب من حب الشيء اي واحب اذا صار محبوبا ومن ذا وهو فاعله
اي فاعل هذا الفعل ولا يتغير اي حبذا او فاعله وهو ذا عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا جريا
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون و
حبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص حبذا

كاعراب

كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي المخصوص حبذا وبعده اي بعد المخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال
من الفاعل لا من المخصوص **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي كلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يكون محكوما عليه وبه بل لا بد له في ذلك من
انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة الى الكوفة او فعل نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع**
للافضاء بفعل اي لايصاله فان معنى الافضاء الوصول فلما عدي
بالباء صار معناه الايصال ومعناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها و
سميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل

او معنا الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى
وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسما خاصة
يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما التى عنها وورب
وواوها اى الواو التى يقدر بها بعدها رب وفى عدها من حروف
الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ و
منذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة
التى يليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقى تكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية ما فيه اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو
صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من مرهم وعلامته
صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف على

قوله

قوله للابتداء فانه عطف بالجر وزيادتها لا يكون الا فى كلام غير
موجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر و
شبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض
او للتبيين اى وقد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على
الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها
لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة و
تختص اى حتى من بين الى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المضمر المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا
بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوز قياسا وفى للظرفية اى للظرفية هو حصول الشئ حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء

للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بان يكون كما تري في
مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب
منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو
بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير وقال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص
لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة
في الخبر والاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم خلافا لان زيد بقائم و
النفي قياسا نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهي تزاد بالخبر
في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام و
النفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والقى
بيده اي حسبك درهم وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في
الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت

لانه اذا لم يفعل الشيء اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر
الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء
التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء
صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب علي ومن تابعه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكره
من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب
يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
فلا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب
رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا
او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء
خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربها رجلا وربهم رجالا و
ربها امراة وربها امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود
الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس
بهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها ومعناها
بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال
لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خلافا
للواو وعن رجحة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثل بالله تعالى
والله وورب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل
وهو الباء لتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لا صالة والتاء مثلها
اي مثل الواو في اشتراطها لحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
من الاسماء الظاهرة لانحطاطها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظاهر وحصرها منه ما هو اصلح بالقسم وهو اسم الله تعالى والباء
اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل

وكونها

وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة
فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني
كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما
ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ واما في القسم السؤالي فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه
اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي
تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جواب القسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة

اي المجاوزة شيء وتبعيده عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء
الثاني او بوصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه
الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير
ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب
للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك في السعة مطلقا نظرا
الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما
للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي
اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما
رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا
يكون فيها فان معناه ان مبدأ سفري او عدم رؤيتي كان
هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما
للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي
اعتبرته حاضرا وان كان بعضه ماضيا يعني اذا اريد بهما الزمان الذي

الذي اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير
مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل وجه تشبيهها اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله
واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة الاول فانها اي هذه
الحروف صدر الكلام وجوبا للعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام

الكلام ذو كل منهما يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه و
الاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ المفتوحة فهي بعكسها أي بعكس باقيها بناء
على حذف المضاف بأن يقتضي عدم الصدارة لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ومن لو وقعت في الصدر
اشتبهت بأنّ المكسورة في صورة الكتابة وأما جعل العكس على
اقتضاء عدم الصدارة لا على اقتضاء عدم الصدارة لأن مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك وتلحقها أي هذه الحروف ما الكافة فتلغي أي تعزل هذه
الحروف عن العمل لكون ما الكافة على الأفصح أي على أفصح اللغات مثل إنما
زيد قائم وقد تعمل على غير الأفصح كما وقع في بعض أشعارهم وتدخل
هذه الحروف حينئذ أي حين لحوقها ما على الأفعال لأن ما الكافة
أخرجتها عن العمل فلا يلزم أن يكون دخولها صالحا للعمل فإنّ المكسورة
لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فإذا قلت إنّ زيدا
قائم أفدت ما أفدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وأنّ
المفتوحة مع جملتها أي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كان عليه
قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمه أي ومن أجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجمل أي في موضع تقتضي الجملة ووجب الفتح
في موضع المفرد أي في موضع يقتضي المفرد فكسرت إنّ ابتداء أي في
ابتداء الكلام لكونه موضع الجمل نحو إنّ زيدا قائم وكسرت أيضا
بعد القول وما اشتق منه لأن مقول القول لا يكون إلا جملة نحو قال زيد
إنّ عمرا قائم وكسرت أيضا بعد الاسم الموصول لأن صلة الموصول لا يكون
إلا جملة نحو جاءني الذي إنّ أباه قائم وفتحت أنّ حال كونها مع جملتها

فاعلمه

فاعلة نحو بلغني أنّ زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت أنّ زيدا شاخص لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندي أنك
فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا إليها نحو
أعجبني اشتهار أنك عالم لوجوب كون المضاف إليه مفردا وقالوا لولا أنك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية مبتدأ ولكون المبتدأ مفردا واجب نحو
لولا أنك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لأنها مع اسمها
وخبرها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا أني قد
زعمت أي لولا زعمت أني معاد لك ولولا أنك ضربتني ضربتك وكذلك
قالوا لو أنك بفتح الهمزة لأنه أي ما بعد لو فاعل للفعل محذوف والفاعل
يجب أن يكون مفردا نحو لو أنك قائم أي لو وقع قيامك فإن جاز في
موضع التقديران أي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الأمران الفتح والكسر
في أنّ الفتح على تقدير جعل أنّ مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
معهما جملة مثل من يكرمني فإني أكرمه مما وقع بعد فاء الجزاء فإنه فإن
كان المراد من يكرمني فأنا أكرمه وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة
وإن كان المراد من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه أو إكرامي ثابت له وجب
الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لأنها إما مبتدأ أو خبر مبتدأ ومثل
قول الشاعر إذا أنه عبد القفا واللهازم مما وقع بعد إذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على أنها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد إذا المفاجاة
والفتح على أنها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر أي فإذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد

القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة وقوله كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم لئيم قفاه ولهازمه اى بحسبه ان كل
لئيم قفاه ولهازمه والشهر من نحو عظمان ناشيان في اللحيين تحت
الاذنين جمعهما باراده ما فوق الواحد او باراده ما مع حواليها
تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا وشبهه
شبهه وما وجد في كثير من النسخ ثم من جملة اشباهه قولهم اول
ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولا وموصوفة كان معنى
المعنى اول مقولاتي تعليم الكلام لنا اول المقولات انى احمد الله
لان المعنى المصدري الذي هو مؤدى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس
المقول ولذلك اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في
محل الرفع سواء كان المكسورة مكسورة لفظا او حكما بان تكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم بالرفع مثل ان
زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان ان في هذه المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه تاويل
الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها قد غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها وشرط العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم

وعمروا او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر من كل من المعطوف
المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه
ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول
ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى كون
اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند
الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم تعمل
فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها العدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها و
ايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره

ودخلت اللام التي هي للتأكيد مع الجملة مع المكسورة التي هي ايضا للتأكيد
التأكيد وحدها اي دون المفتوحة لكونها مع المفرد فلا يجتمع معها ما هو
للتأكيد مع الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها كقولك ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان كقولك ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها كقولك ان زيدا لطعامك
آكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم
توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره المصنف واللام على كلا التقديرين لازم لها اما
في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه الاعراب اللفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وبعض النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها
اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها اي دخول المخففة على الفعل

افعال

من افعال المبتدأ اي غير الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ
والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل بعد التخفيف على
الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم حينئذ في الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في
المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى
من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون مفسرة
لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على

في فتنة كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وقبله وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل شول الحانوت بيت الخمار الشاوي الشواء والمشل هو الذي يشل اللحم على السفود والشلول بمعنى المشل والشلشل هو الخفيف فيما اخذ فيه من عمل والشول مثله سيقول اغدو الى بيت الخمار ومعي غلام طباخ شواء في فتية يريد مع فتية كالسيوف في مضائهم في الامور او في صباحة وجوههم قد علموا ان الهلاك شمل الناس كلهم فهم يشغلون لنيل الملاذ قبل ان يحال بينهم وبينها ٥

المبتدا والخبر او غيره داخل وقد شذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غير اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ولزمها اى المفتوحة حال كونها مخففة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى قد قرب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه لا لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما

والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وكان المعنى على الكسر وتخفف كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بنوات الفتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها ثبت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا لتفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك اى لرفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسطها اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه وقد يكون لفظا قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وتستعمل العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها لاجل ذلك وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي الاجراء اظهر وليت للتمني اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل

نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على
صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز
الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا
والجمهور على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا حال كونها راجعة ولعل للترجي اي
لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي
في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فاتى به محكيا على ما كان عليه و
كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث
بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة فلا حاجة الى التاويل بعد
ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر

الهمزة

بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب اليه بعض في
الاي ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد
بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط ابدا
غير فصيح واما ما بعدها جملة فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع
ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
او حتى عمرو اي حصل الفعل منهما كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه في الفعل يعني انه لا يفهم هذا الترتيب
منها لا وجودا ولا عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي
مثل ثم في الترتيب والمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المعتدة للمهلة ومعطوفها اي
المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث
انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد العطف بها قوة
في المعطوف وضعفا فيه اي لتدل عليهما تدل حتى يتميز الجزء بالقوة
او الضعف عن الكل فصار كالغاية فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل
المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون
المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب
الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ٢
ركبان الحاج على اجلتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يثبت في العاطفة ما يلاقي الجزء
الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون
مدخولها جزءا لان الاتحاد والاجزاء في تعلق الحكم ادخل في العقل واكثر في
الوجود من الاتحاد المجاور كذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة وحكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في
بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين

اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او
كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا منها لا من كلمة
او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها
اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر تلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
ولي ام لكن الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وقد يكون تركيب
ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة العربية
المشرقية انه وجد في بعض نسخ الكافية الموقوفة على المص وعليه خطه هكذا
يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا
ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله من مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير متجه
لان ما كان حسنا فصيحا لا يكون ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن
اضطراب والصحيح ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه
كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان
السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع
الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا
وقد يجاب بنعم كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فانك رائيه ثم في الموضعين امر واحد ولكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله
ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان حسنا في جعله
كما لا يخفى وام المنقطعة تكون للاضراب عن الاول مثل الهمزة للشك
في الشيء والواقع فيها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي القطيعة
التي اراها لابل هي جملة خبرية فلما عرفت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاة اي بل أهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام
عمرو اي بل أعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها
يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم
من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف
شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما
زيدا او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه
وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم

ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما
السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في
اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
ولكل واحد منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الذي اثبت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بالعدم والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا عبر عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد
النفي ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي من
المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه اي المجيء
منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت
في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل فيجيء بها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لا

نحو ما جاءني زيد بل عمرو
فمعناه ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
او بل ما جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه

مابعدها وبعد الاثبات لنفي مابعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي
حروف التنبيه الا واما وها يعتبر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم وقد دخل ها خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهولاء حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد
واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه اراد بالقريب
ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قسمين لاني
قريب يقصد بها اصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقرب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير
وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن معاني تلك الحروف
تبيين وجه تسميتها حروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي
جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد قام زيد فيختص
بلى في جواب الست بربكم انت ربنا فلو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان
كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في الكوفة اصحابنا زيدا

قيل اصل هذا ان عبد الله الزبير رضي الله عنه كان قد جاءه اعرابي طالبا منه شيئا فقال ان ناقتي تعبت فقال ارحلها اجرها
 فقال عطشت في الطريق فقال اسقها فقال الاعرابي ما جئتك مستطعما وانما جئتك مستمحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن
الزبير ان وراكبها وروى المص عن استاده في شرح المفصل ...

يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم
مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بمعنى لنقض النفي
المتقدم وجعله ايجابا سواء كان النفي مجردا عن الاستفهام
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي ايضا
لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام ثم انها تجيء لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر
والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجل
او جير او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم ياتك زيد قد اتى او لم يات
وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
هل للمحب شفاء من جوى حبي ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب
فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها لتصديق
الخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها لا تقع
الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها

لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما
لفظية والمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما و
ليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت
زيدا او قلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس الامير
اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد
قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد
قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على التقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومع
اذا تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين
من البشر احدا فان كون تلك الكلمة كلمات الشرط اي دون الشرط ومع
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما
قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم واما الا جل فتعينت في قبل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وجيء نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد مع بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
اي ان تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم
بهذا البلد والغرض من زيادتها التنبيه على جلاء الحقيقة بحيث يستغني
عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور فالحور الهلكة جمع حائر
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فهما
تفسير لكل مبهم من المعدود نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما
تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة بما في معنى
اي بفعل مقدر في معنى القول نحو المظروف في الظرف غير منفك
عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي انما تفسر في
الاكثر المفعول المقدر اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله
وناديناه ان يا ابرهيم فقط فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال
على ان ايت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت
معنى القول والتفسير انما في قوله امرتني لانه مفعول غير صريح القول و
قد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
فقوله ان اقذفيه تفسير ما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا •

فيه

يا صاحبي قربت نفسي نفوسكما وحينما كنتما الافتقار رشدا
ان تحملا حاجة يا خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
ان تقرآن

حروف المصدر ما وأنْ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة: فالاولان
اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى لجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة وكقولك اعجبني ان خرجت اى خروجك
واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي هو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اى لجملة الاسمية
ثابتة الا اذا كفت بما فتجوز بعدها الاسمية والفعلية ووجه كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المصدر المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اى قيامك وما في معناها نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة
زيد فان تعذر فقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا
حروف التحضيض هلّا والّا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام ويلزمها الفعل في بعض النسخ وتلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته
وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في الفعل المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها
من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتوبيخ
قد تسمى بهما لمجيئهما لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على المضارع او الماضي
فلا بد فيها من معنى التوقع ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي

التقريب

التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن ينتظر وقوعه فتقرب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لا يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من
ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل لا يضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر
وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ و
ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على
الانسان حين اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل نحو هل زيدا ضربت
كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت
على وجه الانكار دون هل اتضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع

محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بخبز كذا وهو غير مستحسن منك هل
ضعيف في الاستفهام فلا تحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
وتقول أزيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي
هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ولا يقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد ولانها للاضراب عن
السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك
هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع آمنتم
كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما انها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو على العكس للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للماضي معنا اي ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام
فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ولو تضرب ضربتك يعني
واحدا اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد
يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معنا فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فلزم

لاجل انتفاء ما علق به يعني اذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو في هذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره موقع قصد
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المشهور بيان سببية انتفاء ليس معلوم للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف كلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمهما اي ان ولو
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف

الفعل والفاعل البعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموله فاعل
للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي موضع يليق ان
يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر هاهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل
المقدر بل كالعوض هذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من
مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتق
يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان
التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات
الشرط فيطابق الشرط الجواب في بطلان عمل ادوات الشرط فيه اي في
الجواب وكان الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم
ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين

عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال لكون الماضي
لفظا او لم يأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسطا اي القسم
بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقدم غير الشرط جاز ان
يعتبر القسم وان يلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم
على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان
اتيتني والله لاتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط
وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يتضح من حيث المعنى الثاني اختلاف
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اراد ايصال المثال الى الممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللف على النشر فيهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم لفظا اي كالملفوظ به او مقدرا

كملفوظة في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعدها المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما
بحذف النون اولى اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم
في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما
بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب نحو اما
التوابع وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد تستغني
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان
ما يقابل المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما
للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول الثاني والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها
جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيز اما سواء
كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا او وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فعلى

سيبويه لاما خاصية جواز التقديم مما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القايل
المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا
اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط
يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل القايل المازني ان كان ما يتوسط بين اما
وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزءا للجزاء قدم على
الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول
الشرط المحذوف وهذا القايل يعتبر انه لا يكون وراء الفاء مانع آخر
ويجوز ان يكون فعلا لاما قوة رفع حكم الامتناع على الاول والثاني
بهذا التقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو
اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين الفاء واما لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما التقدير على تقدير الرفع فيهما بذكر زيد فهو منطلق بتقدير صيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقدير على تقدير النصب فيهما اذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول الفعل المحذوف فوجه غير ظاهر صرح انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة الفعل المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بالمثالين لكون الواسطة بين اما وفايها منصوبة لظهور اشكلها ومرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع يقول الشخص فلان يبغضك فتقول كلا رد عا لك اي ليس الامر كما تقول او قد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك ترد المخاطب عما يقول لتحقيق الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من اول الامر بسكون هذه على بنائها ملحقة وحركة تلك التاء على

ادار

اعرابها لبنيه لانها كالحرف الاخير مما يلحقها به فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او ضميرا اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاتصال تقول طلعت الشمس وطلع الشمس وبهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة فجعل هذه الابدال مثل بدل الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والمؤخر كون الخبر جملة التنوين في الاصل مصدر نونته اي دخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وحدوثه كما في المصدر من معلوم ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وفي هذه نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا تتبع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل

شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هى
الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير وانما قال
آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل الظريف فان المراد بتبعيتها حركة
الآخر تطفلها لها فى الوجود نطقا للعارض للمعوض وضعا وليس نون الظريف
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على
الامكنية الكاملة اى كون الاسم لم يشبه الفعل لوجود المعتبرين فى منع الصرف
وح لا يختص بمعنا فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما
فى وقت ما واما صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشيخ الرضى رح وانا
لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين
فى رجل يفيد التنكير ايضا اذا جعلته على الشخص لمحض التنكير للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ
اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق
بعضهم [illegible] وكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة

ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلمية والتأنيث وظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم و
هو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد
الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما عبروا بما
لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقه الكلمات الواقعة فى
اثنائها جائزا او واقعا كان هذه من صحاب الغناء (?) لان محل التغنى به انما
هو الآخر لئلا يخل النظم بالتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل
لفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا
باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وتسمى هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده ولحوق النون بهذه القافية
انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما فى قول الشاعر • اقلى اللوم عاذل
والعتابن • وقولى ان اصبت لقد اصابن • فروى هذا البيت اولا وحصل
باشباع فتحة الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون الترنم واما يلحق
القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر •
وقاتم الاعماق خاوى المخترقن • مشتبه الاعلام لماع الخفقن • فان
روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن وسمى هذا

القسم من التنوين الغالي لأن الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
المجرور بهذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع ونسبة
للقسم الاول اسم مخفوج وعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان
حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فعلى اعتبار الوضع في بعضها الخ
تأمل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان
ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف
همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند
ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في
البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية

ويختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن
بتخفيف النون واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الداخلة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما كان مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي
غلا زيد ما يقولن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه
له بالنهي ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جواب مثبت لان
القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم
من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون لبعد صلاحيته له وفي قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي في شرط المؤكد حرفه بما فانه
لما اكد الحرف قصد ان تأكيد الفعل ايضا لئلا يتقطع المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها
فيما عداه اي عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر

ان ما عداه حكم المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في التثنية اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها وجميع كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع
ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا و
الواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار
وارموا الرجز وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في
اغزي الجيش وارمي الرجز وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز واو

وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي
من اجل ان النون مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما في قوله تعالى هل ترى من فطور
تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا
القوم وهذا امثال كل فيه بارز تنضم لاجل النون او هل ترين في هل
ترين وحذف الياء وكسرها كما في قوله تعالى لم ترى الناس هذا مثال بما فيه
ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل
اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها ما هو مع غير
الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن
اي لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها باللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن
الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة
ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا عليه

وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما
قبلها كما تحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن تحذف الواو والياء
فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في
الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم منزلة بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في
اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو جاءت جزا واصبح
خيرا واختم لي بخير اللهم اجعل خاتم الخير بامورنا ولا تهلك بنا
من شيعة شرورنا جزا واجعل نونات صحف نقائصنا خفيفة
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف ادب
عبوديتك على نهج الاستقامة وصلى الله على كلمة شفاعة
في مجاري قالم الفضلاء كافية وعلى حضرة اعلام
الكمالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى
من شيعهم من زمرة احباء وقد
استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا الشرح من السواد
الى البياض العبد العصر عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه وكفاه في وظائف عبوديته
للاعراض عن طالبة الاعواض بعون الله الملك المنان والحمد لله اولا
واخرا اصلح الله امورنا ظاهرا وباطنا

الحمد لله على التمام • والصلوة والسلام على رسوله محمد افضل الانام
وعلى آله الكرام • واصحابه النجباء الاتقياء الى يوم القيام •
على يد اضعف عباد الرحمن عبد الله بن شعبان •
في اواسط شهر صفر الخير لسنة ثمن وثمانين
والف من هجرة من له كمال العز والشرف •
غفر الله له ولوالديه ولمن
اقاربه الى يوم القيام •
ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يوم تزل فيها الاقدام
الحمد لله على التمام ولرسوله افضل السلام •
٢٢
٢

يعني انقالها مته من انتنف الشيء اي ابتداه ومنه الاستيناف وحقيقته اول الوقت الذي نحن فيه الكلام ره
انفا اي قريبا او هذه الساعة والانف اول الشيء وهو بالمد والقصر والمد اشهر • فالكري تعني العا فيه اي
اذا كان كونك فلتبس بالجري وقد يروي بالشدة يدل على زيادة الباء اي الجري • جميعا حال في اللفظ تاكيد في المعنى كانه
قيل يسجلوا انتم اجمعون والذي لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك جاؤا جميعا تفسير جاء في سورة البقرة
ابدا منصوب على الظرفية لاستغراق المستقبل • الآن مبني على الفتح • ايضا منصوب على المصدرية اي آض ايضا •
البتة منصوب على المصدرية اي ابت هذا الامر البتة • ذات مرة منصوب على الظرفية صفة زمان محذوف تقديره
زمانا ذات مرة واذا اضيف الى مذكر تذكر مثل ذات يوم واذا مؤنث يونث مثل ذات ليلة • سرمدا ظرف زمان

على حدة اى مفرد وحده من وحد يحد . فضلا منصوب على المصدرية اى فضل فضلا . كثيرا منصوب على الظرفية
لازمن من اى الاحيان وما التأكيد معنى الكثرة . منع ظرف للصاحبة وقد يكون بمعنى بعد وعند . هلم جرا استعمل
على الكمال عند البصريين اى تعال جرا وعلى المصدرية عند الكوفيين معناه جر جرا اصله لم من اللم وهو الجمع والقرب
وها للتنبيه وحذف الالف لكثرة الاستعمال . لا جرم اسم عند البصريين بمعنى حقا واللام لازمة في جوابه وعند
الكوفيين فعل بمعنى كسب ولا للرد وقيل لا على القولين زائدة . لا محالة من الحيلة اى لا حيلة في التخلص منه . لا بد
من البد وهو التفريق معناه لا فراق ولا مفارقة عن هذا . لا هم بمعنى ابدا لا هم بمعنى يا الله اللهم بدل من يا
لا محالة اى ليس لي محل حواله فكان منه وربا . اعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ تكون الخصوص
اسما لكن لما كان المعنى على المصدرية الحق بالمصدرية والتاء للمبالغة كما في علامة واما ضم الخاء المعجمة
فيجيء على ان يجعل المصدر اسما او الياء ان يجعل الياء للنسبة كما في احمري والتاء للمبالغة حسن على المطول
الخصوصية فتحا كان فيه اصح من ضمها فكان وجهه ان الخصوص يصح الخاء صفة فيدخل الياء فيه ليصير على المصدر
ويجعلها مصدرا فلا يليق الحاق الياء به وان فتح بالجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة حاشية مختصر . الخير يستعمل
على نحو اوجه احدها ان يكون افعل التفضيل اصله اخير حذف همزته على خلاف القياس لكثرة استعماله الثاني
ان يكون مصدرا من خار يخير خيرا الثالث ان يكون صفة مشبهة بتخفيف خير مثل سيد وسيد وميت وميت
بناء على [illegible] الشهر
الفرق بين العام والمطلق ان المطلق انما يدل على نفس حقيقة الشيء والعام يدل عليها
من حيث تحققها في ضمن جميع جزئياته والعام لفظ يستغرق جميع ما يصلح له اللفظ بوضع واحد . حسن چلبي

بیك قرق التی جمادی الآخرە نك یكرمنجی كوننده
اسلام بوله دخول میسّر اولدی

بیك قرق التی رجب آیینك اون ایكنجی كوننده شیخ علی افندینك
دارخانه سنه دخول میسّر اولدی

بیك قرق التی رجبینك اون ایكنجی كون شیخ علی افندینك
دارخانه سنه دخول میسّر اولدی

دار دنیا بر مسافرخانه در
كوچ یراغین كورمین دیوانه در

دار دنیا بر مسافرخانه در
كوچ یراغین كورمین دیوانه در

فان قلت اعتراض على الموجبتين الكليتين المفهومتين من عكس
تعريف الحملية اعني قولنا كل حملية يكون طرفاه مفردين ومن طرد
تعريف الشرطية اعني قولنا كل ما لم يكن طرفاه مفردين فشرطية
فيكون دعوى المعترض نقضهما وهما قولنا بعض الحملية لا يكون طرفاه
مفردين وقولنا بعض ما لا يكون طرفاه مفردين ليست بشرطية وانتهما
السائل بمواد النقض اذ يكفي في اثبات نقض الشي تخلفه في مادة واحدة
فلا يلزم الدليل الكلي عليه بخلاف اثبات الشي فانه يلزم فيه دليل كلي مطرد
في جميع افراده فلا يكفي فيه تحققه في بعض المواد   قوله فنقول المراد
جواب بتحرير المراد من اجزاء التعريف لكن السؤال باق على ظاهر العبارة
لان الجواب بتحرير المراد جواب عن باطنها مع ان السؤال وارد على ظاهرها
ولذا قالوا المراد لا يدفع الايراد

مبنى هذا السؤال حمل المفرد في تعريف الحملية على ما يقابل المركب فلا يكون
تعريفها جامعا لمثل هذه القضايا وتعريف الشرطية مانعا لمثلها
وحاصل الجواب حمل المفرد فيه على ما يعم من الفعل والقوة وهو ما يمكن
ان يعبر عنه بالمفرد مع بقاء صورة القضية من غير ان يتغير معناها
وطرفا القضية الشرطية لا يمكن ان يعبر عنهما بالمفرد مع بقاء
صورة الشرطية   قوله فيقال هيهنا هذا اعتراض على الجواب
بتعميم المفرد من الفعل والقوة بانه لو كان المراد هذا لكان مرادا
ايضا في تعريف الشرطية لان اطراف الشرطية بعد الانحلال يمكن
ان يعبر عنها بالفاظ مفردة اذ مانع التعبير الاتصال والانفصال
الموجبان لتفصيل النسبة الايجابي والسلبي فاذا زال المانع جاز
التعبير بالفاظ مفردة

بعض الحملية لا يكون طرفاه مفردين
لان بعضها قولنا الحيوان الناطق ينتقل
بنقل قدميه وقولنا الحيوان ... اه يعني طرفاه

بعض الحملية ليس طرفاه مفردين

[illegible] ١٢٨٤ [illegible]

[illegible] شعبان [illegible]